

دكتور محمد بن النجمي

# اثر اقامته الحاد

في استقرار المجتمع



Bibliotheca Alexandrina



0125914

الناشر

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠



دكتور محمد بن الزبيدي

أستاذ علوم القرآن والحديث  
كلية الشريعة - جامعة الأزهر

# أثر إقامته بالحلوة

في استقرار المجتمع

الناشر : مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

---

جميع الحقوق محفوظة

---

شركة الأمل للطباعة  
والنشر والتوزيع  
مورافتلئ سابقا  
١٩ ش محمد رياض - عابدين  
ت ٩٠٤٠٩٦

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم

✽ كم يشق على نفسى وأنا أمسك بقلمى ، لأقدم أول كتاب  
يطبع بعد استشهاد مؤلفه أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبى ،  
الذى استشيد من أجل كلمة حق صدع بها ، ولم يستطع الباطل  
بكل قواه أن يحمله على الانحناء له . .

لقد لبثت وقتا غير قصير - والقلم يستعصى على الحركة ، والذهن  
يستعصى على الاعطاء - وأنا أبحث عن كلمات تليق بتقديم المؤلف  
الشهيد ، وعبثا حاولت ، وأخيرا لم أجد مفرا من أن أستعير  
السطور الأولى من تقديمى له فى مؤلفه السابق : « الاتجاهات  
المنحرفة فى تفسير القرآن الكريم » حيث قلت :

« شرف كبير لهذا القلم المتواضع أن يقدم عالما كبيرا جليلا ،  
وأستاذا فاضلا غنيا كل الغنى عن التعريف به : فضلا ، وعلمًا ،  
وأديبا ، وخلقا ، عالما يعتز بعلمه ، ومؤمنا غيورا على دينه ،  
لا تأخذه فى الحق لومة لائم . . ولا يرضن بقلمه ليدفع به عن  
الاسلام تطاولات المتطاولين عليه ، ومناوشات المناوشين له ،  
وليشهره فى مواجهة الأفكار الزائفة ، سواء أكان حماتها ممن  
يفتخمون الى الاسلام من واقع شهادات مواليدهم ، أم ممن

لا ينتمون الى الاسلام الذين لا تسيل أقلامهم الا حقدا على الاسلام ،  
ولا تبذل أفكارهم الا افتراء عليه .. » .



✽ هذا الكتاب الجديد الذى نقدمه للقارىء « أثر اقامة الحدود  
فى استقرار المجتمع » بحث قيم جديد ، تقدم به المؤلف - رحمه  
الله - الى مؤتمر الفقه الاسلامى الذى انعقد فى الرياض بالملكة  
العربية السعودية فى أكتوبر ١٩٧٦ ..

يبدأ البحث بعرض للاسلام كدين الفطرة ، وللانسان الفرد فى  
تصور الاسلام ، ثم مكان الحدود فى النظام العام للمجتمع الاسلامى ،  
هذا النظام العام الذى يريده الاسلام يقوم على أصل مكين من تكافل  
الجماعة ، على نحو يتيح لكل فرد فيه أن ينال حقه كاملا فى حياة  
انسانية كريمة .. هذا والحدود فى مجتمع الاسلام هى أسوار منيعة  
لحماية حرمان ومقدسات ، تستقر على قاعدة راسخة من ضمان كامل  
لحقوق الحياة المادية والروحية للانسان .. وان اقامة الحدود تحمى  
مقومات الوجود للانسان ، وحياة الانسان قوامها فى النظر الاسلامى  
ما يعرف بالضرورات الخمس ، أو مقومات الوجود للفرد المسلم ،  
وهى : الدين ، النفس ، العقل ، العرض ، ثم المال .

ان فلسفة الحدود فى النظام الاسلامى تقوم على مبدئين :  
نفسى وآخر اجتماعى ، وكلاهما يكمل الآخر ، وكلاهما بعيد  
الأثر فى تحقيق الحكمة أو الغاية من تشريع هذه الحدود ..

لكن ما هى آثار تطبيق الحدود ؟

يجيب المؤلف : ان هناك آثارا ثلاثة متآزرة : الأول تربوى

خلقى ، والثانى تشريعى تنظيمى ، والثالث تنفيذى عقابى ، كذلك هناك مجالان تنعكس عليهما نتائج الأثر المباشر لتطبيق نظام الحدود على المستويات جميعها ، أولهما مجال الدولة ، حيث تتمكن الدولة من ضبط المجتمع فيما يتصل بالأمن العام ، وحماية مقدسات الناس وحرمااتهم ، والآخر مجال المجتمع ونشاطه ، ولنا أن نتصور مجتمعا طبقت فيه حدود الله ، وأوضحت جزءا من كيانه ونظامه ، نكون أمام أفراد يتمتعون بتوازن نفسى من نوع خاص ، تحولت فيه طاقاتهم نحو البناء والعمل المنتج ...

\* \* \*

\* وبعد ...

فانها مجرد لقطات سريعة من هذه الدراسة القيمة ، كتبها المؤلف - رحمه الله - بعقل المفكر ، وسعة أفق الفقيه ، والحق أن هذه الدراسة تجيء اليوم فى وقتها ، حيث لا تزال الدولة تتردد - وبمعنى أدق - تتراجع حتى عن التفكير فى رد اعتبار الشريعة الإسلامية ، لتأخذ مكانها اللائق بها فى دولة تدعى أنها دولة العلم والإيمان .. فلا جدال أن هناك عناصر تقاوم هذه الخطوة المباركة ، هذه العناصر اما حاقدة على الإسلام ، واما لأن مصالحها ومطامعها تصطدم مع كون الإسلام نظام حياة ..

اننا لا نزال نفخر بأننا تحررنا من الاستعمار الأجنبى ، ولكننا نتجاهل بأننا لم نتحرر بعد من القوانين الأجنبية الدخيلة علينا ، فالقوانين الوضعية - كما يقول الشهيد عبد القادر عودة - حين تتطور مرة بعد مرة ، انما تسير فى أثر الشريعة الإسلامية وتأخذ بمبادئها ،

وحيث يقال : ان القانون الوضعي وصل الى الكمال .. يكون قد أوشك  
أن يبلغ فقط بعض ما بلغتة الشريعة الاسلامية ..

رحم الله المؤلف الفقيه الشهيد ، وجزاه الله عن الاسلام وشريعة  
القرآن بهذه الدراسة القيمة خير الجزاء ..

محمد عبد الله السمان

\* \* \*



# الإسلام دين الفطرة

من البديهيات التي أصبحت بمعزل عن الجدل ، أن الاسلام تؤخى  
فى كل تشريعاته مواءمة الفطرة الانسانية مواءمة شاملة بحيث  
لا تحتاج هذه الفطرة لشيء وراء ما قدمه الاسلام !

وما قدمه الاسلام لتنظيم الفطرة الانسانية يتمثل فى مظهرين :

مظهر بنائى تكوينى يتلمسه الناظر فى النظام البنائى الذى وضعه  
الاسلام لتكوين الفرد المسلم بدءا بالعقيدة ، وانتهاء بقيم السلوك  
التي تمثل الدوافع الأخيرة لاطلاق طاقاته ، وتفجيرها فى مسالك  
معبرة ، لا يضل من يلتزمها ، ولا يزيغ من يسير عليها !

ومظهر وقائى علاجى يتلمسه الباحث فى النظام الوقائى العلاجى  
الذى وضعه الاسلام كذلك لمواجهة ما عساه يكون من شذوذ خارج  
عن سواء الفطرة ، أو انحراف طارئ على استقامتها !



# الإنسان الفرد في تصور الإسلام

والأصل في الإنسان سلامة الفطرة واستقامتها ، وقبولها للتوجيه نحو قيم الحق والخير والفضيلة ، وما يأتى مخالفاً لذلك هو مظهر لخلل في عملية البناء والتكوين ، أو نتيجة لعوامل مناهضة أتاح لها ضعف الإنسان تأثيراً وقتياً ، لا يلبث أن ينتهي متى ووجه بما وضع رب الإنسان وفطره من طرق العلاج ووسائله .

طبيعة الإنسان مركبة معقدة ، تتفاعل فيها دوافع الخير وعوامل الشر ، ومصادر القوة مع أسباب الضعف ، والصراع داخله لا يفتأ يشكل أمامه مواقف الاختيار بين ممكنات ، بعضها مرضى منه ، وبعضها منهي عنه !

« انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا • انا هديناه السبيل ( هداية توجيه ) اما شاكرا واما كفورا »  
( باختياره وسلوكه ) ( ١ )

ومن شأن الفطرة - كما ركبها الباري تعالى - أن تميل بحركة الصراع داخل نفس سوية نحو الحل باختيار موفق ، يغلب فيه

---

( ١ ) الانسان : ٢ ، ٣ .

الحق الباطل ، وينصر به الخير على الشر ، وتظهر الفضيلة على ما ينازلها في هذا الصراع .

« لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم . ثم رددناه اسفل سافلين .  
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم اجر غير ممنون » (٢)  
« احسن تقويم » هو الفطرة في سوائها ونقائها .

« اسفل سافلين » هو فطرة منتكسة ، أصابها ما حولها عن السواء وعن النقاء ، وبالايمان والعمل الصالح الذي هو ثمرته تعود هذه الفطرة الى ما كانت عليه ، وينحى عنها ما غشاها من غواشي الافساد والاضلال .

« ما من مولود يولد الا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » ؟ (٣) .

الفطرة استعداد لقبول ما هو حق وما هو خير ، وما هو فاضل .  
والتهويد ، والتنصير ، والتمجيس ، أمثلة وصور لما يصيب الفطرة فيميلها عن مسارها المستقيم . والابوان : رمز يشير الى عوامل التأثير والتربية والتوجيه ، وكل ما من شأنه أن يشكل في ضمير الانسان قيمة من القيم ، أو يمكن في عقله فكرة من الفكر ، أو يطبعه على عادة من عادات السلوك .

والتمثيل بالبهيمة تولد جمعاء مكتملة الخلق ، والتساؤل عقبه « هل تحسون فيها من جدعاء » ؟ يشير الى الاصل الذي أصلناه

---

(٢) التين : ٤ - ٦ .

(٣) رواه البخارى في باب الجنائز عن ابي هريرة .

من سواء الفطرة واستقامتها في أساسها المكين الذي امتن الله على  
الانسان بأن ركب فيه : « في أى صورة ما شاء ركبك » •

وهو - كذلك - يلمح لنا من طرف بعيد بأن ثمة مكانا - وإن  
كان ضيقا محدودا - لصور من الشذوذ تكاد تكون في درجة العدم ،  
صور من الشذوذ لا تعدو نسبتها نسبة ما يولد من البهيمة ناقصا  
غير مجتمع الخلق ! هو مثل للتكوين الانساني في جوهره غير المنظور  
بالتكوين الحسى المنظور للحيوان •

الأصل في الفطرة الخير والاستقامة ، وما يبجو غير ملتئم مع  
طبيعتها هذه هو عارض طارئ ، له أسباب يمكن إزالته بإزالتها •  
« انى خلقت عبادى حنفاء كلهم ، وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم  
عن دينهم » (٤) •

ومصدق الحديث من كتاب الله تعالى « ان عبادى ليس لك عليهم  
سلطان الا من اتبعك من الغاوين » (٥)

« والغاوين » اسم فاعل ، والوصف به لا يعنى اللزوم وعدم  
الانفكاك •

طبيعة الانسان مركبة معقدة ، تتفاعل فيها عوامل صراع تطرح  
بين يديه ممكنات تعرض لاختياره ومن شأن الفطرة في جبلتها الاولى  
أن تميل بالاختيار لاثار ما هو حق وخير وحسن •

هذه الفطرة الخيرة في أساسها هي استعداد ، هي امكان كامن ،  
يبرز الى الوجود الفعلى بما يقحه ، ويثيره وينميّه ، ويدعمه

---

(٤) جزء من حديث قدسى رواه مسلم ، (٥) المصنف : ٤٢ •

من توجيه وتربية تتخذ من النظام البنائى الاسلامى منهجا وطريقا لبناء الانسان .

واذا أهملت هذه الفطرة زاحمتها عوامل مناهضة قائمة فى بنية المجتمع فآثرت عليها وانحرفت بها بدرجة أو بأخرى !

واذا تعرضت هذه الفطرة لتوجيه مضاد يمارسه المجتمع أو أفراد منه ( تهويدا ، أو تنصيرا ، تمجيسا ، أو مركسة مثلا ) بدت وكأنها انقلبت الى نقيضها تماما ( « أسفل سافلين » بدلا من « أحسن تقويم » )

هذه الصورة التى رسمناها للانسان الفرد فى تصور الاسلام ، هى المقدمة الأولى لما نحن بصدد الحديث عنه من أثر اقامة الحدود فى استقرار المجتمع .

وبقيت مقدمة ثانية لا بد منها لنؤسس لهذا الحديث تأسيسا مكينا وأميننا .



## مكان الحدود في النظام العام للمجتمع الإسلامي

والنظام العام لمجتمع المسلمين كما يريده الاسلام - يقوم على أصل مكين من تكافل الجماعة على نحو يتيح لكل فرد فيه أن ينال حقه كاملاً في حياة انسانية كريمة ، تليق بالبشر الذين قال الله فيهم : « ولقد كرّمنا بني آدم » (١)

حق الحياة الكريمة مقرر لكل فرد يحيا في مجتمع المسلمين - ولو كان ذمياً - وقصة عمر رضى الله عنه مع اليهودي الشيخ معروقة مشهورة ! والتكافل في مجتمع المسلمين هو المسوغ العادل لاقامة الحدود على الخارجين على حدود الله :

هو أصل من أصول المجتمع الاسلامي : أن يتهيأ لكل انسان فيه ما يضمن له حياة تليق بمن كرمه الله تعالى .

قد يكون هذا الضمان في فرصة عمل ملائمة تتيح لصاحبها أن يوفر لنفسه ولئن يعولهم مستوى مناسباً من العيش الكريم .

قد يكون هذا الضمان في أن يقدم بيت المال لمن عجز عن العمل والكسب ما يفي بحاجته وحاجة من تلزمه نفقتهم .

---

(١) الاسراء : ٧٠ .

وقد يكون الضمان جزئيا يتمثل في تكميل حياة الفرد بضرورة من ضروراتها عجز عن تحصيل وسائلها ، كتزويج من خاف العنت ولم تمكنه ذات يده من الزواج . مثل هذا يكون عبئه على بيت مال المسلمين .

وتكافل الجماعة في النظام الاسلامي يفرض مبدئيا - أن يتم تبادل كامل في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع وفئاته ، وأن يفي كل بما عليه ليصبح من حقه أن يطالب بما له .

الغنى : مثلا - يفي للمجتمع بما يجب عليه من حقوق المال : زكاة ، وضريبة ، وصدقة ، وهنا يصبح من حقه حماية ماله ، وصيانته باقامة حق آخر من حقوق المال ، هو حد « السرقة » يقام على من يعتدى على حرمة هذا المال الذي أصبح - بأداء ما فيه من حقوق حقيقا بهذه القدسية التي أضيفت عليه حتى ليستباح قطع يد من استباح حماه ، لكن كيف يكون الموقف اذا بخل بالمال صاحبه ، فلم يعط حقه ، واكتنزه ، وربما اتخذه وسيلة للبغى والظغيان ؟ !!

وفي غيبة التكافل الاجتماعي ، وحين تشيع اثره باغية ، ويصبح المال دولة بين الاغنياء ، وحين يغلق بيت مال المسلمين بابه في وجه العاجز والمضطرب ، أو حين يصاب المجتمع كله بمجاعة عامة من شأنها أن تجعل الناس في أوضاع نفسية غير عادية ، يكون ثمة ما يمكن تسميته ظروفا طارئة ، ويكون من شأنها إعادة النظر في الموقف في ضوء الوضع القائم ، وهذه الوقفة في مجملها هي مايعنيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادأوا الحدود بالشبهات «(٢)

---

( ٢ ) رواه البيهقي - انظر كشف الخفا ومزيل الالباس ، ص ٧١ ، ط : القدس .

وقد أوقف عمر حد السرقة عام الرمادة ، على أن الاسلام قد سد في وجه التعطل بالحاجة كل طريق حيث جعل السؤال - حينما لا يكون منه بديل - آخر السبل المشروعة لسد الحاجة . شرطان أساسيان اذا توافرا أغلقا معظم أبواب الجريمة ، وضيقا من دائرة تطبيقها الى أقصى مدى ممكن ، ومكنا للحدود أن تثمر ما يراد منها وقاية وعلاجاً :

وأول الشرطين هو : تهيئة مناخ اجتماعي تربوي يسمح بتنشئة الفرد المسلم تنشئة سوية ، من شأنها أن تقتج بفطرته نحو السواء والاستقامة . وهنا توزن النظم التربوية في مجتمعات المسلمين !

وثانى الشرطين هو : اقامة تكافل اجتماعي شامل يتعاون فيه كل الأفراد بما يعين كل منهم على الالتزام بحقوق الله ، والوقوف عند حدوده ، بحيث تنتفى شبهة من يخرج على هذه الحدود حين يقول : أن المجتمع بنظامه وسلوكه هو الذى دفعه مضطرا - غير باغ ولا عاد - الى الوقوع فيما وقع فيه !

وهذه الشبهة مدفوعة - كما قلنا - بتحقيق الاشباع الضرورى لحاجات الانسان الاساسية ولو عن طريق السؤال ، وهو أمر لا يستطيع أحد أن يدعى عدم توافره في مجتمعات يظلها الاسلام . وحتى لا يلتبس ما نقصد اليه هنا نضع هذا الضابط الذى نراه جديرا بالاعتبار .

متى قام المجتمع بما عليه تجاه الفرد من تربية صحيحة ، وتمكين له من سد حاجاته الانسانية المشروعة ( المأكّل ، والمشرب ، والملبس والسكن ) « ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى . وأنت لا تظلموا فيها



**ولا تضحي** » (٢) بطرق ومسالك تسقط معها كل دعاوى الاضطراب ،  
فقد أصبح لزاما أن تقام حدود الله دون ترخص ، ودون تهاون !

وعندما يقصر المجتمع في واحد من الشرطين السابقين ازاء الفرد •  
بإهمال تربيته أو توجيهها توجيها ضارا ، أو بإغلاق السبل المشروعة  
أمامه للحصول على حاجات الحياة الأساسية التي لا قوام للحياة  
البشرية دونها ، عندما يقصر المجتمع على هذا النحو مع واحد من  
أفراده بحيث يلجئه ذلك الى الجريمة الجاء لا مفر له منه حينئذ  
يسقط حقه في إقامة الحدود على من قصر في حقهم ، وتصبح إقامتها  
حينئذ نوعا من الظلم والعدوان على حدود الله لا يقل عن عدوان  
الخارجين عليها واقتحام حماها •

إن الحدود في مجتمع الاسلام إنما هي أسوار منيعة لحماية  
حرمات ومقدسات تستقر على قاعدة راسخة من ضمان كامل لحقوق  
الحياة المادية والروحية للإنسان ، بحيث يصبح انتهاكه لهذه  
الحرمات جريمة لا يبررها ضياع روحى في غيبة تربية صالحة ، ولا  
يخفف من بشاعتها ضياع مادية في مجتمع أنانى أثر •

ومن خير ما نستهدى به ونحس نحاول إخضاع حياتنا لشريعة  
الاسلام بعد انفصام عنها طال أمده : أن نستوحى عهد النبوة  
وكيف كانت مراحل التطبيق فيه •

وهنا نلاحظ أن القسم « المكى » من القرآن يخلو تماما من الحديث  
عن « الحدود » بمعناها الفقهي ، وإنما يرد الحديث عنها في القسم  
المدنى •

ومغزى هذه الملاحظة أن يناء الفرد المسلم على العقيدة والاخلاق

الاسلامية هو مقدمة ضرورية لاقامة البنيان الاجتماعى الذى تحتل الحدود فيه مكان الحراسة والحفاظ على مقدساته .

بناء الفرد أولا ، وبناء المجتمع بمقوماته الاسلامية ثانيا ، ثم يأتى الدور على اقامة الحدود سياجا ، وتحصينا ، وتأمينا لما تم تشييده ، هذا ما حدث فى اقامة مجتمع الاسلام لأول مرة .

واقامة الحدود دون تمهيد لاقامتها ببناء الفرد والمجتمع على أسس اسلامية تتضمن نوعا من الظلم لمن تورط فى ارتكاب جريمة من تلك التى تجعله فى متناول حد من هذه الحدود ، تورطا مرده الى سوء التنشئة ، أو الى سوء التنظيم الاجتماعى وتنكبه عن منطق العدل والتكافل ، وهما من دعائم مجتمع المسلمين .

فى مجتمع لا يقوم على أسس اسلامية ولا يوفر للفرد مقومات الحياة يكون هناك من الشبهات ما يكفى للتوقف فى اقامة الحدود ، واذا أقيمت الحدود برغم وجود هذه الشبهات الدائرة لها ، كانت اقامتها مما لا يرضى عنه الله . ولا يتسق مع أمره بالعدل والاحسان .

نظام الحدود فى الاسلام هو حق مقرر لمجتمع يلتزم بالنظام الاسلامى العام ، والتحلل من الالتزام بالنظام الاسلامى فى جملته لا يتسق معه المطالبة بتطبيق الحدود مهما كانت المبررات وراء الدعوة لتطبيقها .

انها فى النظام الاسلامى تبدو رمزا للعدالة الرادعة ، ولكنها فى غير هذا النظام الاسلامى تبدو تجاوزا فى العقوبة لا مسوغ له ، وتطبيقها باسم الاسلام فى مجتمع يقوم على أسس غير اسلامية هو اساءة للاسلام بالغة .

وهى فى النظام الاسلامى تعنى وقاية مانعة ، وعلاجاً أكيدا ، ولكنها فى غيره تصبح كبثا ظالما لا يلبث الناس أن يثوروا عليه ويطالبوا بالتخفيف من وطأته ، وتطبيقها سوف يفجر قضايا ومشكلات تعرى مثل هذه النظم التى تحاول اقتطاع نظام الحدود وحده من بقية النظام الاسلامى العام لتحى بها أوضاعا ونظما لا يقرها الاسلام !!

ولنتصور مثلا : أن الاسلام بدأ بتطبيق الحدود أول ظهوره بمكة ، وقبل أن تبني النفوس على عقيدة التوحيد وتتمثل الأخلاقية الاسلامية الشاملة :

لا شك أنه كان سيقابل بعاصفة عاتية من الرفض والمقاومة ، لأن النفوس والامراض لم تنهت بعد لاستقبال هذا النظام ، وهذا سر خلو القسم المكى من القرآن من حديث الحدود وما يتصل بها •

لكن ، ماذا كان الموقف حينما بدأ التطبيق متأخرا ، وبعد أن تمت تربية الفرد وبناء المجتمع على أساس اسلامى ، اختفت أولا أسباب الجرائم التى تقام الحدود على مرتكبيها ، وانتهت دوافعها ، وما بقى من آثارها كان ضيق المدى لا يكاد يعتد به ، وأصبح الوجدان المسلم المنفعل بقيم الاسلام راضيا كل الرضا مسلما التسليم كله بما يقام على صاحبه من حد ارتكب ما يوجب ، ولم يكن غريبا أن يأتى الذى وقع فى حد يطلب بنفسه اقامته عليه ، فاستقرار منطق العدل فى نفسه ، واحتدام الرغبة فى التطهر من اثم ما ارتكبه ، كانا من القوة بحيث تصبح اقامة الحد على هذا المعترف نوعا من التوازن النفسى ، يريحه من الشعور بالذنب وهو نوع من العذاب المدمر لأصحاب الضمائر حتى وان ارتكبوا فى لحظة ضعف ما يوجب الحد •

وهذا يفسر لنا اصرار أفراد من المسلمين الأولين على اقامة الحد عليهم برغم أنهم كانوا يملكون ايثار العافية ، والستر على أنفسهم ، أو الرجوع عن اعترافهم .

وانه لأمر عجب أن يكون منطق النبي - صلى الله عليه وسلم - لأمثال هؤلاء « من أتى منكم شيئاً من هذه القاذورات فليستتر بستتر الله الجميل ، فان من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد » .

ومراجعته للمقرين بالزنا درءا للحد عنهم وهم يصرون على نفى الشبه الدارئة رغبة في التطهر ، يكشف لنا عن عمق الايمان والتسليم بعدالة هذه الحدود ، ويرينا لماذا يجعل الناس اليوم من كل دعوة تطالب باقامة الحدود ، وان فيها لرحمة وعدلا ، وامدادا للانسان بما يتيح له الانتصار على نوازع الشر ونزعات الشيطان حينما يقوم في نفسه صراع الخير والشر .

\* \* \*

## أشراقامة الحُدود فى استقرار المجتمع

ويوم توضع « حدود الله » فى مكانها الحق ، ويوم تقام إقامة عادلة فسوف يجنى المجتمع الذى يقيمها من الآثار التى تنعكس على حياته مما يجعل كل جهد يبذل من أجل تعبيد الطريق لإقامتها جهدا يسيرا مهما بلغ - متى قيس بهذه الآثار المرجوة والأكيدة من وراء إقامة هذه الحدود .

ان استقرار المجتمعات لهو الهدف الأول الذى تسعى جميع النظم والتنظيمات الاجتماعية لتحقيقه ، وتتذرع لبلوغه بشتى الاساليب والمناهج ، وتجرب من أجله كل ما يعن لها أنه ينطوى على ما يساعد على هذا الاستقرار .

ومن يستقرىء هذه المجتمعات المعاصرة ، ويرى ما تصطنعه من أدوات ، وأجهزة ، ووسائل ، وما تستحدثه من فلسفات ومناهج وأساليب تقف من ورائها مؤسسات علمية ، وتربوية وفنية ، الى جانب ما يضع السياسة العامة لهذه المجتمعات من مؤسسات سياسية وتشريعية وتنفيذية ... من يستقرىء ويرى كل هذا ، ثم يجد أن هذه المجتمعات - دون استثناء - تعاني فى المجال الاجتماعى - اضطرابا وعدم استقرار يتمثل فى انتشار الجريمة بكل صورها ،

من سرقة وسطو وسلب بالاكراه ، الى هتك الاعراض واغتصابها بالقوة ، الى اغتياالات جريئة وقتل يتحدى كل أجهزة الأمن القائمة الى ما لا يوصف من جرائم السكر وما يقترف بسببه وتحت ستاره ، لأنه في نظر القوانين الوضعية ظرف مخفف ٠٠ من يرى كل هذه الوسائل التي ينتزع بها لتحقيق الاستقرار والامن الاجتماعى ، ثم يجد النتيجة بعيدة عن تحقيق الغاية ، فلن يسعه الا أن يعترف بقصور هذه الادوات جميعا من ناحية ، وبأن تركيب المجتمع بوجه عام مسئول عن عدم الاستقرار المشاهد !! ٠٠

ولو نظرنا الى المسألة من وجه آخر وسألنا : كم مليوناً من الجنيهاً تخصص من ميزانية تلك المجتمعات لتمويل هذه الأجهزة والمؤسسات التي تتضخم يوماً بعد يوم ؟ - وحسبنا فقط أن نشير الى ما يسمى بأجهزة الأمن في بلاد العالم المتحضر - لبدت لنا فداحة العبء الاقتصادي الذي تتحمله تلك المجتمعات في سبيل أمن لا تناله ، واستقرار لا تحصل عليه !! فإذا نظرنا الى المسألة من وجه ثان وسألنا : ما هو حجم الطاقة البشرية التي تخصص للعمل في هذه الأجهزة المتضخمة ؟ وكم كان يكون عائدتها على المجتمع لو أنها كانت ضمن طاقاته العاملة ؟ لو سألنا هذا السؤال بدا لنا مدى ما يستقطع من طاقة البناء والعمل الاجتماعي في سبيل ما هو مطلب أساسي للمجتمع من أمن واستقرار ، وليس خافياً ما يترتب على تضخم أجهزة الأمن والتتبع من انتقاص لحريات الناس وميل الى تخطي أسوار الحرمات التي هي من أخص خصائص حياة البشر - وتكفل حمايتها كل تشريعات السماء ووضعيات الأرض ، على أن اتساع أجهزة الأمن والتتبع سوف يطرد مع اتساع الجريمة وافتشارها في غيبة نظام حاسم لردعها ووقفها عند حد محدود لا تتعداه .

والحق أن صورة الجريمة وقعقيها في تلك المجتمعات تظهر تلك

المجتمعات وكأنها أصبحت مسرحا لمطاردة مستمرة بين المجرمين وأجهزة الامن ، على نحو يعنى تسليم تلك المجتمعات بأن الجريمة باتت ظاهرة طبيعية ، وجزءا لا يتجزأ من التكوين العام لمجتمعهم ، وافرازا حتميا لا مفر منه لتفاعلات العناصر التى يتركب منها هذا المجتمع .

وهنا فرق أساسى بين نظرة الاسلام ونظرة النظم المعاصرة للجريمة والمجرمين وللنظام التى تواجه به :

نظرة الاسلام تفرق بين نوعين من الخروج على النظام العام :

- **النوع الأول :** يمثل نوعا من الخروج لا يتضمن تحديا ولا تعمدا للخروج على هذا النظام وانما هو نوع من تهاوى ضوابط السلوك لدى شخص فى لحظة ضعف يشرب فيها خمرا ، أو يزنى ، أو يسرق .

- **والنوع الثانى :** يمثل نوعا من الخروج يتضمن تحديا وتعمدا للخروج على النظام ، ويتخذ من البداية وسائله التى تمكنه من هذا التحدى . ومن ذلك ما يسمى بالحراقة ، أو قطع الطريق . الخ .

والنوع الاول يسميه الاسلام اثما وخطيئة ، والنوع الثانى يسميه محادة ومشاقة لله ورسوله ، وهو تعبير يرمز الى المجتمع المسلم باعتبار ما فيه من حرمان ومقدسات من حمى الله لا يجوز موانعتها .  
والنوع الأول يختلف بحسب أثره ومدى قصوره على صاحبه وتعيده الى غيره :

فالخمر مثلا قد يقف أثر تناولها عند شاربها ، لكن الزنا يتجاوز ذلك فيمس أطرافا آخرين :

يمس أصحاب العرض الذي انتهك ، ويمس ما عساه يفتش عنه  
من ولد ، ويمس أخلاقية المجتمع العامة بما ينال من هيبتها  
واحترامها وقديسيتها .

والقذف يمس العرض ويخدش الشرف ، ولكنه - على أى حال  
- دون الزنا ، لأن الزنا يخلف آثارا مادية لا يمكن ازالتها ، أما  
القذف فاقامة الحد كافية لمحو آثاره .

ومن هنا تدرجت الحدود من حيث ما تنطوى عليه من عنصر  
عقابي ، فكان حد الزنا مائة جلدة أو الرجم الى الموت ، وحد القذف  
ثمانين ، وحد شرب الخمر مثل القذف دونه .

والنوع الثانى كذلك يتفاوت لا بحسب جسامه الضرر المادى  
وحده ، ولكنه أيضا بحسب ما ينطوى عليه من عنصر التحدى  
واعلان الخروج على النظام العام .

وعنصر التحدى هذا يتمثل فى المجاهرة بالجريمة والمعالنة بها .

وهنا يبدو لنا قيمة التوجيه النبوى الكريم : « من أتى منكم شيئا  
من هذه القاذورات فليستتر بسقر الله الجميل ، فان من أبدى لنا  
صفحته أقمنا عليه الحد » .

وقوله عليه السلام : « كل أمتى معافى الا المجاهرين ، وان من  
المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره الله عليه  
فيقول : يا فلان ، عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه  
ويصبح يكشف ستر الله عليه » (١)

---

( ١ ) متفق عليه .



ان المجاهرة تعنى استخفافا بأمرين معا : بالسلطة القائمة على أمر الله في المجتمع وبالأخلاقية السائدة في الجماعة .

والاستخفاف بالسلطة الشرعية القائمة هو من معنى قول الله تعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (٢)

محاربة الله ورسوله : هي مغزى المجاهرة وفيها معنى الاستخفاف بسلطان الله في الأرض .

ومن هنا كان تغليظ الحد : تقتيلا ، أو تصليبا ، أو تقطيعا للأيدي والأرجل ، أو نفيا في الأرض التي هاجروا فيها .

هو تغليظ لا نجد مثله حتى في حالة « القتل العمد » : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما » (٣) ، فالحد هنا هو القصاص فحسب « ولكم في القصاص حياة » (٤) وما بقى هو نوع من الوعيد الاخرى لا يختلف في نتيجته النهائية عن الوعيد في شأن الحاربة : « ولهم في الآخرة عذاب عظيم » « وأعد له عذابا عظيما » .

وقد رغب الاسلام في « العفو » عند وجوب القصاص : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » (٥)

---

( ٢ ) المائدة : ٣٣ . ( ٣ ) النساء : ٩٣ .

( ٤ ) البقرة : ١٧٩ . ( ٥ ) البقرة : ١٧٨ .

والاستخفاف بالاخلافة السائدة هو ما يشير اليه قول المعلم الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : « وان من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عليه » .

ان المجاهرة بتحديدها للسلطة الشرعية القائمة على حدود الله من شأنها أن تجريء آخرين ممن لديهم استعداد وتنقصهم الجرأة الكافية ، وأخطر ما تصاب به جماعة أن تتهاوى هيبة السلطة المسئولة فيها وتبدو ضعيفة في نظر العامة .

والمجاهرة بتحديدها للاخلافة السائدة من شأنها أن تخلخل من قيمتها ، وتهون من الالتزام بها ، وتزيل من الخروج عليها بالقسوة السيئة « ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة » لانه صار اماما متبوعا تجرأ بالمخالفة فجرأ الآخرون بالمجانة والمجاهرة .

نظرة الاسلام الى الجريمة لا تنطلق من أثرها المادي وحده ، ولا تتوقف عنده ، هي تتجاوزه بدءا وغاية ، فقد يتوقف الأثر المادي عند صاحبها أو ينعدم كلية ( كما في شارب الخمر أغلق عليه بابه ولم يعربد في سكره ) ، ومع هذا يوضع للخمر حد - مهما يكون الرأي في مقداره - يرفعها الى مصاف الكبائر المحدودة عدا من بين ما يقع في مجتمع المسلمين من جرائم .

ذلك أن من شأن الخمر أن أثرها يمتد ، وشرها يتعدى نطاق شاربها وقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم « أم الخبائث » . وقد يبلغ الاثر المادي مداه كما في القتل العمد ، فليس ثمة ضرر

ما يساوى أو يقرب من ازهاق الروح ، وكل ضرر تسببه جريمة  
قتلافيه مما يدخل دائرة الامكان الا القتل .

ومع هذا نجد تفرقة تتبدى لنا بين نظرة الشارع الى جريمة  
الزنا - وهى قد لا تنتهى بقتل - ونظرة الى جريمة القتل العمد .

فى حد الزنا يقول عز من قائل « ... وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ » (١)  
وفى حد القتل العمد يقول : « فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ  
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » (٢) ، وفى حد الزنا لا بد من علانية  
الحد « وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٣) وليس الأمر كذلك  
فى القصاص .

ما السر فى هذه التفرقة ؟

ان « القتل » هو نزع للجنة واحدة من صرح المجتمع ، لا يلبيث  
أن يعوضها ميلاد جديد :

أما « الزنا » فهدم للصرح كله ، لأنه خلل للأساس وللقاعدة ،  
ونتائج الزنا أشبه بقتل جماعى ، وهنا تظهر معان رفيعة تحكم  
النظر الاسلامى .

هو نظر يتصعد أولا الى القيم الانسانية الروحية لينطلق منها  
مؤسسا على عقيدته صرحه الاخلاقى ليقيم عليه سائر نظمه التى  
يكتمل بها للمجتمع ما لا بد منه من كيانه المادى .

\*\*\*

( ٧ ) البقرة : ١٧٨ .

( ٦ ) النور : ٢ .

( ٨ ) النور : ٢ .

## إقامة الحدود تحمي مقومات الوجود للإنسان

من المقرر أن الحدود يراد بها حماية المقومات الضرورية لحياة الإنسان ، الإنسان الذي صورته الله بيديه وكرمه ومضله على كثير ممن خلق تفضيلا .

وحياة هذا الإنسان قوامها في النظر الاسلامي ما يعرف بالضرورات الخمس ، أو مقومات الوجود للفرد المسلم . وهي : الدين - النفس - العقل - العرض - المال .

وقد التقت كلمة الاديان السماوية على تقديس هذه الحرمات ، وربما شاركتها في ذلك القوانين الوضعية على تفاوت يظهر في تقديم بعضها على بعض ، وفي التحلل أيضا من بعضها .

وقد رتبنا هذه الضرورات أو المقومات الضرورية لوجود المسلم وحياته حياة ترضى له بحسب ما ينبغي أن تكون عليه من حيث قيمتها وأهميتها بالمقاييس الاسلامية الخالصة . فدين المسلم أعز عليه وأقدس من كل ما عداه - وهو بالنسبة لمجتمع المسلمين - الوطن الحقيقي .

وقد وضع الله « الدين » في كفة ، وما عداه من مقدمات الحياة كلها في كفة : « قل ان كان آباؤكم وأبنائكم وأخوانكم وأزواجكم

وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره» (١)

وقد قال عليه الصلاة والسلام : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من والده وولده والناس أجمعين » (٢)

واعتبر القرآن فتنة المؤمن عن دينه أكبر من قتله وأشد : « والفتنة أكبر من القتل » (٣) ، « والفتنة أشد من القتل » (٤) .

الدين : هو أول الحرمات والمقدم قبل جميع المقدسات ، والعدوان عليه في شخص المؤمن به فتنة أو اكراها أكبر من العدوان على ذات نفسه !

والنفس : هي المقدمة - بعد الدين - على سائر ما يحرص عليه الانسان ويحميه « يوم يفر المرء من أخيه • وأمه وأبيه • وصاحبته وبنيه ( شغلته نفسه عن هؤلاء جميعا ) • لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه » (٥)

وبالعقل تتقوم انسانية الانسان ، وأهليته لما خلق له ، من مكانة في ملكوت الله ، ورسالة تفرد بها بين مخلوقات الله « انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان » (٦) وسقوط التكليف عن المجنون قاطع بأن العقل قوام ما به يكون الانسان انسانا !

( ٢ ) . متفق عليه .

( ٤ ) البقرة : ١٩١ .

( ٦ ) الأحزاب : ٧٢ .

( ١ ) التوبة : ٢٤ .

( ٢ ) البقرة : ٢١٧ .

( ٥ ) عبس : ٣٤ - ٣٧ .

عقيدة المرء ، يليها نفسه ثم عقله ، وبعدها يأتي عرضه .  
الدين أولا ، لانه غاية الحياة ، وهدف الوجود الانساني  
« وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (٧)

والنفس ثانيا ، لأن بها قوام الوجود .  
والعقل ثالثا ، لأن به قوام انسانية الانسان .  
والعرض رابعا ، لانه جماع ما يمتدح به المرء ، ولأنه مناط الكرامة  
والاحترام بين الناس .  
وكمال الانسان لا يكون اذا ثلم عرضه أو جرح ، والكمال الانساني  
مطلب اسلامي في معتنقيه .

وأخيرا يأتي المال لأنه قوام الحياة في بعدها المادي القائم على  
اشباع حاجات الجسد أولا ، وان تسامى به الاسلام فجعله - مع ذلك  
أداة من أدوات تطهير الروح وتزكية النفس .

أرأيت : كيف بدأ النظر الاسلامي من أعلى ليبدأ من الدين ،  
وليفتي بالمال ؟!

والحدود : انها تقابل هذه المقدسات وتترتب بحسبها .

- فإزاء حرمة الدين : حد الردة .
- وإزاء حرمة النفس : حد القتل أو القصاص .
- وإزاء حرمة العقل : حد الخمر .
- وإزاء حرمة العرض : حد الزنا وحد القذف .

---

(٧٠) الآيات : ٥٦ .

وازاء حرمة المال : حد المارقة •

أما الحاربة فهي انتهاك لحرمت المجتمع كلها ، ومن هنا كان التغليظ في حدها فوق كل ما عداها •

واذا أمن الفرد على دينه ونفسه ، وسلم له عقله وعرضه ، حفظ له ماله ، فقد جمعت أطراف الامن كلها !

واذا أمن المجتمع من الخارجين عليه ممن يسمون في عصرنا « مخلين بالأمن العام » فقد تهيأ مناخ صالح يتنفس فيه الأفراد حرياتهم ، وينعمون بالطمأنينة والامان ، فتنتطلق الطاقات في ميادين العمل المنتج ، وقد وقفت من ورائها دوافع قوية منشؤها توافر مقومات الحياة التي وضع نظام الحدود لصيانتها والحفاظ عليها •

حينما قال القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (٨) كان لا بد له من تأمين حركة الانسان على الارض ، واشاعة جو من الأمن والطمأنينة بحيث ينطلق الناس متحررين من المخاوف •

ولقد كان من أول ما امتن الله به على من دعاهم لدينه : أن أطعمهم من بعد جوع ، وأمنهم من بعد خوف ، « فليعبدوا رب هذا البيت • الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » (٩) •



---

( ٨ ) الملك : ١٥ •

( ٩ ) قريش : ٣ ، ٤ •

## الآثار التي يمكن تحقيقها من إقامة الحدود وتطبيقها

والآن : ما هي الآثار التي يمكن تحقيقها من إقامة الحدود وتطبيقها ؟

لنتذكر ما قدمنا به هذا البحث من ضرورة التمهيد لإقامة الحدود - كي تعطى ثمارها كاملة وذلك بأمرين :

١ - تنشئة الفرد تنشئة صالحة من خلال تربيته تربية إسلامية حقة .

٢ - تنظيم المجتمع على أسس إسلامية تحقق له تكافلا اجتماعيا شاملا - تصبح فيه الحقوق والواجبات متكافئة ومحققة لمضمون هذه الآية الجامعة : « ان الله يامر بالعدل والاحسان وايقاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » (١)

وحتى يمكننا الحديث عن آثار تطبيق الحدود وإقامتها نفترض أن المجتمع الذي ستطبق فيه وفي بما اعتبرناه مقدمة ضرورية تجعل الطريق أمام هذا التطبيق معبدا لا نتوء فيه ولا أخاديد .

ذلك أن « الحدود » وحدها لا تنشئ ولا تؤسس للمجتمع استقراره

---

( ١ ) النحل : ٩٠ .



وأمنه ، وإنما دورها يتمثل في الاسهام والحفاظ على أمنه واستقراره  
الذين قاما أصلا نتيجة لبنائه على أصول الاسلام ومبادئه !

نقول هذا لاعتبارات لا نمالك اغفالها في هذا المقام ، لأنها من  
الوضوح والقوة بحيث يصبح اغفالها نوعا من الظلم للحقيقة ،  
وتشويهها لصورة الحدود وفلسفتها في النظام الاسلامي :

في مقدمة هذه الاعتبارات : أن تطبيق الحدود لا يسمح فيه  
بتفرقة أو استثناء ما ! وحديث المخزومية وقصتها علم مرفوع  
أبدا يحمل شعار المساواة المطلقة أمام الجميع ، واستثناء واحد  
كفيل بهدم كل الآثار التي يحققها في المجتمع اقامة شريعة الله  
وتنفيذ أحكامه . وأول ما يفتح أبواب الاستثناء والتمييز هو وجود  
تمايز طبقي اجتماعي تختنق فيه قيم الاسلام الأساسية ، والمساواة  
بين الناس في مقدمتها .

ومن هذه الاعتبارات أن الحدود مراعى فيها قدر من الزجر  
والردع البالغ ولذلك ينطوى عنصر العقاب فيها على أقصى ما يجوز  
- في منطق العدل - من ايلام مادي ونفسي وحتى ليجدو بعض ذلك  
في نظر من لا يتعمق فلسفة الحدود بأبعادها الشاملة ، قسوة  
زائدة ، وتجاوزا لما يتبغى أن تتوقف عنده العقوبة هذا التصاعد  
السائل في الحدود بما تنطوى عليه من عقوبات مشددة ، يقابله - في  
جانب تكييف الجريمة وضبطها كي تصبح مستوجبة للحد المقرر  
ازاءها - يقابله تصاعد مماثل في توصيف الجناية وضبطها بحيث  
لا يدخل في منطقة ما يستوجب الحد الا جنائية عظمى بلغت أقصى  
الآماد في الحاق الضرر المادي أو النفسي بالآخرين ، الى جانبا  
ما تنطوى عليه من اخلال بأمن الناس وحررياتهم فضلا عما تتضمنها  
من تحد للسلطة الشرعية القائمة ، وخروج على أخلاقية المجتمع  
السائدة .

وحتى تتحقق عدالة الشارع الأعظم في موازنة الحد - وهو عقوبة تعتبر أغلظ ما يمكن في بابها - مع الجناية المسببة له ، لم يكتف عدل الله بقصره على الجناية الموجبة له في أغلظ صورها كذلك ، وإنما ضم الى ذلك اعفاء كل ما عساه يكون من ملابسات تنقاصر بالجناية عن بلوغ المدى الذى يجعل اقامة الحد على مرتكبيها عدلا مطلقا لا يمكن التعقيب عليه .

وهنا يأتى دور الشبهات ، ويصبح درء الحدود بها مصفاة لا يتبقى مع اعمالها الا نماذج سادة من الجرائم والمجرمين ، لا مكان لرحمة بهم ، ولا موضع لتلمس التخفيف عنهم .

ولنستقرى شروط اقامة كل حد من الحدود المقررة شرعا ، فماذا نرى ؟

ان التأمل في هذه الشروط يخيل اليها أن التتابع بين ما يقع فعلا من جرائم الناس ، وبين ما يستوجب الحد بحسب هذه الشروط لا يكاد يحدث الا فى القليل النادر .

ولنأخذ حد الزنا مثلا لذلك . لقد اشترط لوجوب الحد شروط جعلت ثبوته عن غير طريق الاعتراف شبه مستحيل ، وهل يظن بعامل - يعرف عقوبة الزنا - أن يقدم على مباشرتها دون تحفظ ولا احتياط ، وإنما يباشرها بنوع من المعالفة أو المجاهرة ، بحيث يمكن أن تقع عليه - خلال الفعل نفسه - أعين أربعة من الرجال العدول مقبولى الشهادة ؟

مثل هذا لو حدث فأنما يدل على تحدد للمجتمع لا يقدم عليه - الا مختل أو فاجر لا يقيم للمجتمع وزنا بكل ما فيه ، ولذلك لم يكن مصادفة أن جميع وقائع حد الزنا على عهد النبوة - وهو عهد انتقال من الجاهلية وسفاحها الى عهد الاسلام وعفافه - لم تتجاوز

أصابع اليمين عدا ، وليس من بينها فيما نعلم واقعة واحدة لم يكن الاعتراف هو سبيلها الأوحى لكى تعرف وتثبت : اللهم الا ما كان من قصة اليهوديين اللذين زنيا فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ايتونى بأربعة منكم فجاء أربعة منهم فشهدوا عليهما بالزنا فرجما » (٢)

والاعتراف سيد الأدلة كما يقول رجال القانون ، ولكن كيف كان موقف النبى - صلى الله عليه وسلم - من الزانى المعترف ؟!

لقد روى فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرض عن « ماعز » لما أقر عنده ، فجاءه من الناحية الأخرى فأعرض عنه حتى تم اقراره أربعا .

وعند ذلك بدأ سؤاله : « لعلك قبلت » ، « لعلك لمست » ؟؟  
وفى بعض الروايات : أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « أبك جنون » ؟

بل أكثر من ذلك يوجه النبى - صلى الله عليه وسلم - من وقع فى شئ من حدود الله وستره الله أن يستتر على نفسه ويتوب « من أتى منكم شيئا من هذه القاذورات فليستتر بستر الله الجميل فان من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد » .

وروى عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال لمن حرض « ماعزا » على الذهاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعتراف بين يديه « لو سترته بثوبك كان خيرا لك » .

يقول النووي : « وقد جاء تلقين الرجوع عن الاقرار بالحدود عن

---

( ٢ ) زاد المعاد ج ٢ ص ٤٤ .

النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، واتفق عليه العلماء « (٣) » .

وقد قال الجمهور : ان المقر بالزنا اذا رجع عن اقراره ولو بعد الشروع في اقامة الحد وجب الكف عنه . واستدلوا لذلك بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ماعز من أنه هرب فلذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « هلا تركتموه يتوب . فيتوب الله عليه » .

وهنا خلاف بين العلماء في وجوب الدية اذا رجع المحدود أو فر فلم يترك ورجم حتى مات !

وبقى شيء أهم من كل ذلك :

ان اعتراف من وقع في حد عقوبته الموت ، واصراره على اقامة الحد عليه ، يجعلنا أمام موقف انساني مأساوى غريب !! فالزنا فاحشة شنيعة ، وسلوك ممقوت ، وسبيل سىء الى أبعد مدى . وقد قرر النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » .

ولعمري هو كذلك : ففي تلك اللحظة الآثمة وقد غلب طغيان الشهوة كل ضوابط الايمان في النفس ، يكون ضمير المؤمن قد جمد تماما وأصبح شبه ميت لا يستطيع مقاومة ولا دفعا .

هى لحظة ضعف أشبه باغماءة يعطل فيها عمل الضمير ، ويتوقف تماما عن العمل جهاز الايمان في النفس ، وبعدها اما افاقة وندم واسترجاع للايمان بالتوبة ، واما اندفاع في القيار الى حيث لا نهاية .

---

( ٣ ) صحيح مسام بشرح الفروى ج ١١ ص ١٩٥ ، ط : محمود توفيق .

والزانى المعترف - الذى يطلب إقامة الحد عليه ، والحد يعنى الموت بالنسبة له آثم الى أبعد حدود الاثم بزناه ومؤمن الى أقصى درجات الايمان باعترافه بالزنا ، مع أن له طريقا الى سقوط الاثم بالتوبة •

عقدة لا يحلها الا هذا النهج النبوى الكريم •

انها الحقيقة التى لا حيلة فيها : جناية وقعت وحد الله فيها مقرر واضح وحماية المجتمع من آثارها تقضى بضرورة محاصرتها ووقفها عند أضيق الحدود لا تمتد ، ولا تنتشر ولا تشيع بالعدوى والتقليد ، ولا يخف وقعها فى نفوس الناس ونفورهم منها بالاغماض أو التهاون فيها ، ذلك كله ما لا شك فيه ولا سبيل الى دفعه •

لكن هناك أيضا حقيقة لا سبيل لانكارها • توبة المعترف الذى جاء يتطهر بحد هو الموت •

انها الصدق كله ، ووراءها طاقة الايمان كاملة •

ولو كانت البينة هى شاهد الواقعة ودليلا ، لكان للتوقف فى توبة المحدود ورغبته فى التطوير مجال أى مجال ، أما وشاهده على نفسه من نفسه ، ودافعه الى الاعتراف رغبة فى اراحة ضمير مؤمن دمر سكينته شعور بالاثم طاغ وعنيف ، أما والأمر هذا ، فليس الى التشكيك فى صدق التوبة هنا من سبيل ، ومن هنا كان موقف المسئول عن حدود الله واقامتها فى الأرض - وهو هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - دقيقا الى أبعد حدود الدقة ، ومعقدا الى أصعب غايات التعقيد •

لكنها النبوة ، لا يستصعب على هديها دقيق ، ولا يبقى مع الهامها عقدة لا تحل •

وكل الحل في هذا المنهج الرائع لسنة أغير خلق الله قاطية على  
حرمات الله ، وأرحم خلق الله جميعا بعباد الله !

ليس كتاب الله الذى نزل عليه يقول : « وسارعوا الى مغفرة  
من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » الذين  
ينفقون في السراء والضراء والكافلين الغيظ والعاقين عن الناس ،  
والله يحب المحسنين . والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم  
ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله » (٤) .

ان المتقين الذين أعدت لهم الجنة ليسوا معصومين عن اثم  
يقارفونه ، ثم يتوبون الى الله من قريب .

ان مبادرتهم الى ذكر ربهم واستغفارهم اياه من فاحشة فعلوها  
أو ظلم لأنفسهم وقعوا فيه ، تحسب لهم منقبة ، وتعد من صفاتهم  
التي يمدحون بها برغم خطيئتهم .

ومن هنا نفهم المعنى الانساني العظيم لقول رسول الانسانية في  
ما عز بعد أن رجم واختلف الناس في شأنه فقال قائل : « لقد هلك ،  
لقد أحاطت به خطيئته » .

وقال آخر : « ما توبة أفضل من توبة ما عز » .

وجاءت كلمة الفصل على لسان النبی العظيم : « لقد تاب توبة  
لو قسمت بين أمة لو سعتهم » .

وقد صلى عليه الصلاة والسلام على الجهنية بعد رجمها ، فقال  
له عمر : تصلى عليها يا نبی الله وقد زنت ؟

فقال - كما في رواية مسلم - : « لقد تابعت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله ، ؟ ( ٥ ) » .

مسلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المعترفين تمثل في الآتي :

١ - توجيه الى الاستتار بستر الله ، والتوجه اليه بالاستغفار والتوبة .

٢ - اعراض عن سماع الاقرار ، وتعريض للمعترف بأن لديه عنه مندوحة .

٣ - تلمس للشبهات درءا للحد .

٤ - اقامة الحد حين لم يبق من اقامته بد ، وحين يصبح التراخي فيه تفريطا في حق الله وحق المجتمع .

٥ - حماية انسانية المعترف ، ورد اعتباره كاملا اليه ، والثناء على ايمانه الذي لولاه لما كان لأحد عليه من سبيل .

روى الامام مسلم في صحيحه بسنده عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال :

« جاء ما عذ الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، طهرني . »

فقال : ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه .

قال : فرجع غير بعيد ثم جاء فقال : يا رسول الله ، طهرني .

---

( ٥ ) صحيح مسلم ج ١١ ص ٢٠٤ ، ط : محمود توفيق .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه » .

قال : فرجع غير بعيد ثم جاء فقال : يا رسول الله ، طهرني \*  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم - مثل ذلك ، حتى اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فيم أطهرك » ؟  
فقال : من الزنا !! \*

( رأيت هذا الاصرار على التطهير بالحد من قبل رجل زنى ،  
بم تفسره ) ؟

فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبه جنون » ؟ فأخبر  
أنه ليس بمجنون \*

فقال : « أشرب خمرا » ؟ فقام رجل فاستنكهه ( شم فمه ) فلم  
يجد منه ريح خمر \*

قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أزنيت » ؟ قال :  
نعم !! فأمر به فرجم (٦) \*

كم بابا لاستنقاذ ماعز من الحد فتحه رسول الله في هذا الحوار  
الذى دار بينه وبينه ؟

لقد ترك أمر ما طلب ماعز التطهر منه سرا بينه وبين نفسه  
في البداية ، وزجره ليرجع قبل أن يبوح ، واستمر الزجر أربع مرات \*  
ثم كان السؤال وقد أوقف الرجل ونبه تماما لما هو مقدم عليه :  
فيم أطهرك ؟ وكان الجواب :

---

( ٦ ) صحيح مسلم ج ١١ ص ١٩٩ ط : محمود توفيق .



من الزنا ، وكان تعليق « لعلك قبلت ، لعلك لمست » . الخ ، حتى صرح في السؤال بكلمة لا احتمال معها ! فلما انفتحت الاحتمالات حول الفعل كان سؤال : « أبه جنون » ؟ وكان باستطاعة ماعز أن يتظاهر بما يسقط عنه أهلية الحد .

ثم : « أشرب خمرا » ؟ باب آخر لتلمس ظرف مخفف ينقل الموقف من حد الرجم الى حد الجلد . لو أن محاميا يدافع عن « ماعز » ويلتمس له المبررات لدرء الحد أو تخفيفه أكان يصنع ما صنع نبي الرحمة صلوات الله وسلامه عليه ؟ !

يبدو لنا من تحليل هذه القصة بخاصة وفلسفة الحدود بعامة أن الزجر والردع عن ارتكاب الخطايا التي يعاقب عليها بهذه الحدود هو القصد الأساسي من تشريعها ، ومن هنا كان التغليظ فيما تنطوى عليه من عنصر التخويف والترهيب بالغاً غايته حتى يؤدي مهمته في منع الجريمة وسد الطريق إليها على من تحدثه نفسه بارتكابها .

أما إذا وقعت الواقعة فأنت واجد ميلا شديدا - في تشريع الحدود - الى تضيق نطاق تطبيقها ما أمكن ، وقد رأينا سعة الأبواب التي فتحت أمام المعترف بمواقعة ما يوجب حدا عليه .

ومن يثبت عليه ذلك بالبينة ما شأنه هو الآخر ؟ .

ان من التشدد في تكييف الجريمة ، وتحديدتها بشروط تجعلها لا تكاد تنطبق على ما يقع في الحياة فعلا الا في حالات نادرة شاذة !

هذا التشدد في تكييف الجريمة وضبطها ، الى جانب التشدد في الاثبات ( يشترط في شهادات الحدود ما لا يشترط في شهادات العقود والمبايعات مثلا ) . الى جانب تلمس الشبهات لدرء الحد رغم ثبوت

الواقعة التي توجبه ، كل أولئك مما يضيق نطاق التطبيق العملي للحدود .

ولعل من حكمة الله في ذلك - فوق رحمته بعباده - أنها لو طبقت على نطاق واسع لفقدت هيبتها ولأصبحت مألوفة وعادية ، وبالتالي تفقد وظيفتها الأولى : وظيفتها الوقائية في منع مقارفة هذه الخطايا ، وعدم الاقتراب منها .

ان الحد في اللغة معناه المنع ، وهو معنى قائم في الحدود الشرعية اذ هو مانع من معاودة الجاني لجنايته التي حد فيها ، ومانع غيره من مقارفتها لما في الحد من عنصر زاجر وعقوبة بالغة .

وفلسفة الحدود في النظام الاسلامي تقوم على مبدأ نفسي ، وآخر اجتماعي ، كلاهما يكمل الآخر ، وكلاهما بعيد الأثر في تحقيق الحكمة والغاية من تشريع هذه الحدود .

وتحليل هذين المبدأين وكشف ما يكون من نتائجهما داخل الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، ويبين لنا كيف تحقق الحدود في اطارها الاسلامي العام استقرار المجتمع على نحو لا يتيحه أي نظام وضعي أو أي قانون من قوانين العقوبات في بلاد العالم المعاصر ، مع كل ما يدعى من تقدمها في دراسة الجريمة علما ، وتقنين مواجهتها تشريعا .

وسوف نشرح بايجاز هذين المبدأين :

### أولا - المبدأ النفسي :

قلنا في صدر البحث : ان الانسان - بحكم فطرته وطبيعته ، مسرح لصراع لا يفتأ بين دوافع الخير ونزعات الشر فيه ، وأنه

معرض لعوامل لا تحصى ، من شأنها أن تحيل بهذا الصراع الى هذه الناحية أو تلك .

وباستطاعة الانسان أن يظل بمعزل عن مقارفة الآثام مادامت حالته النفسية في وضع متوازن .

هذا التوازن يتحقق في صورتين :

١ - أن تكون دوافع الخير فيه غالبية مهيمنة فتتقهر أمامها عوامل الشر .

٢ - أن تكون هناك عوامل مناهضة لفرعات الشر فيه ، لا تقبل في تأثيرها على عقله ووجدانه عن تأثير ما يضادها .

ومهمة الحدود - بما تنطوي عليه من عنصر عقابي زاجر - أن تحقق في نفس الفرد العادي هذا التوازن بحيث يتمكن من السيطرة على دوافعه .

هذه السيطرة النفسية نتيجة لتوازن العوامل المتفاعلة داخل النفس ، وما يترتب عليها اقداًما واحكاماً يتيح لصاحبها أن يؤثر الاحكام عن الشر ، مستجيباً لنداء العقل الذي يوازن بين ما تنطوي عليه الجنائية من لذة وما ينطوي عليه الحد من ايلاام بدني ونفسي يتكافأ معها ان لم يزد عليها ، وهذا من فحوى قول الله تعالى « وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فان الجنة هي المأوى » (٧) .

ان من طبيعة النفس الانسانية أن تتحرك تحت عاملين متضادين :

---

( ٧ ) النازعات : ٤٠ ، ٤١ .

عامل الرغبة ، وعامل الرهبة ، وكلاهما يؤثر على النفس ايجابا  
أو سلبا من ناحيتين مختلفتين !

عامل الرغبة يدفع الى الاقدام على الشيء المرغوب فيه ، وهو  
هنا ايجابى الأثر ، ولكنه حينما يوجه الى شئ آخر ليصرف النفس  
عن هذا الذى هو موضع ميلها واشتهاؤها ، يصبح مانعا من الاقدام  
عليه ، وهو هنا سلبى الأثر ، كما يحدث فى حالة من يهيم بالزنا  
أو شرب الخمر ، فيتمائل له ما أعد الله للمتقين فينشط الوازع  
النفسى فيه حتى يكف عما كان متجها اليه .

وعامل الرهبة يؤدي الى النتيجة عينها من طريق آخر ، فالخوف  
من العقاب المرتب على القتل أو الزنا أو القذف أو شرب الخمر  
متى أيقن المرء بأنه ملاقيه لا محالة ، كان مانعا قويا من مقاربة هذه  
الآثام ، ذلك أن موازنة عاقلة بسيطة بين ما ينال من لذة الجناية  
وما يصيبه من عقاب بالحد عليها ، سوف تصرفه صرفا عن قربانها ،  
وهو لا يقوم الا وأمله فى الافلات على درجة من القوة يبعد معها  
شبح الحد .

هذه الموازنة - لكى تثمر ثمرتها فى كف الانسان عن واقعة  
الآثام - شرطها أن يكون ما يترتب على ارتكابها من عقاب رابيا  
على ما ينال خلالها من لذة وما يظن نفعا .

وتقاصر العقوبة عن الجريمة حسيا أو معنويا يفسد على النفس  
أمرها فى مواقف الصراع والاختيار ، لأنه يهون عليها الاقدام ،  
ويضعف فيها عوامل الاحجام ، بحيث تتوافر الجرأة اللازمة لتخطيم  
كل الضوابط التى تحول بين صاحبها وبين اقتراف ما يريد . . . . .

ويبدو لنا أن الرغبة - كدافع - أقوى فى مقام الفعل ، وأن

الرهبة - كدافع كذلك - أقوى في مقام الكف والترك ، ولذلك يغلب الوعد مع الطاعات ، والوعيد مع المعاصي .

والاسلام يجمع بين الرغبة والرهبة في كلا المقامين :

ففى مجال الفعل نجد مثل قوله تعالى : « أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا » (٨) وهذا ترغيب في فعل الخير عن طريق الوعد بالثواب .

ونجد كذلك قوله تعالى : « فويل للمصلين • الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٩) وهذا ترغيب في الصلاة بواسطة الترهيب من تركها عن طريق الوعيد بالعقاب ، وتقوية دافع الفعل وتقوية المانع من الترك ، كلاهما يؤدي الى نفس النتيجة .

وفي مجال الترك تجد مثل قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما » (١٠) وهو ترهيب من القتل بغير حق ! بدافع سلبي هو التخويف ، فهنا تقويع للمانع من الاقدام .

ونجد كذلك مثل قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » (١١) وهو ترغيب في الكف عن القتل بدافع ايجابي هو الحرص على حياة آمنة مطمئنة ، وهو تقوية للدافع على الترك .

وتقوية المانع من الاقدام كتقوية الدافع على الترك ، كلاهما يثمر الثمرة عينها ، وهى الكف عن الاثم ، وقد يبدو للنظرة العجلى أن أحد

---

(٩) الماعون : ٤ ، ٥ .

(١١) البقرة : ١٧٩ .

(٨) الكهف : ١٠٧ .

(١٠) النساء : ٩٣ .

الطرفين يغنى عن الآخر بمعنى أن دافع الفعل متى تقوى كان كافيا ،  
وان مانع الفعل كذلك متى تقوى كان مغنيا ، لكن الحقيقة أن واحدا  
منها لا يغنى عن الآخر .

فما دامت النفس الانسانية بقطرتها معرضة لقيام الصراع فيها  
نتيجة للوجود عاملين يدافع كل منهما الآخر ، فان تقوية طرف منهما  
واضعاف الآخر يقضى على الصراع قضاء شبه كامل ، ويحل حلا  
شبه تام .

أما تقوية طرف أو اضعاف طرف مع ترك الآخر كما هو ،  
فقصارى أمره أن يخفف من حدة الصراع ويضعف المعركة الدائرة داخل  
النفس ولكنه لا يصل بها الى السكينة اللازمة لقتحه الارادة بكل  
قوتها نحو الفعل ان كان المطلوب فعلا لمأمور به ، أو نحو الترك  
ان كان المطلوب كفا عن منهى عنه .

ومن هنا تبدو لنا عظمة القرآن في مزجه وربطه الوثيق بين  
عنصرى الترغيب والترهيب في كل الأحوال أمرا ونهيا ، ولأن هذا  
الزج يتيح للنفس من عوامل التوازن والسيطرة على بواعثها ودوافعها  
ما تتمكن به من شحذ ارادتها في مجال الاختيار والترجيح ، فتتجه  
- في قوة - لايثار ما هو مطلوب منها اقداما أو احجاما .

« نبيء عبادى انى انا الغفور الرحيم » وان عذابى هو العذاب  
الاليم» (١٢) .

انه دستور تربوى وتوجيهى عظيم : تضافر المرغبات فى الفعل  
والمرهبات عن الترك أو العكس ، وأغلظ مواد الدستور فى مجال  
الترهيب هو الحدود .

ذلك أن الدوافع التي تحرك لارتكاب الذنوب الموجبة للحدود ،  
دوافع بالغة المدى من حيث تأثيرها في الغرائز والميول الفطرية  
الأولى التي جاء الدين وكل المقومات الحضارية الحققة - لتهدئتها  
في الانسان .

فالقتل مرتبط بالميل الى العدوان حبا في السيطرة ، أو رغبة  
في الاستئثار - دون منافسة - بما يحرص عليه القاتل من مال أو لذة  
أو جاه ... الخ .

والزنا مرتبط بالشهوة التي قد تصل في عرامها حدا يكتسح كل  
ما أمامه من حدود وحواجز .

والسرقة مرتبطة بحب المال والرغبة في التملك ، وفيما يتيح المال  
من أسباب المتعة واللذة ... وهكذا .

هي إذن أعمال تنبعث عن دوافع بالغة القوة ، والوقوف في وجهها  
ومواجهتها بما يوقف آثارها يحتاج الى موازنتها بدوافع مضادة  
لا تقل عنها قوة وتأثيرا في النفس الانسانية .

في ضوء هذا التحليل للأساس النفسى الذى بنى عليه نظام  
الحدود فى الاسلام ، يتجلى لنا أن الحدود تمثل فى البناء النفسى للفرد  
فى المجتمع المسلم عنصرا رئيسيا من عناصر التوازن النفسى يجعله  
- بوجه عام - بعيدا عن حمى الله ومحارمه الكبرى فى الأرض  
لا يقربها ولا يحوم حولها .

وبهذا التوازن النفسى الذى تتيحه الحدود حينما تصبح -  
بالقربىة - جزءا من النسيج النفسى للفرد المسلم ، بهذا التوازن  
تصبح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع أسوياء لا شذوذ فى تكوينهم ،

ولا انحراف في ميولهم واتجاهاتهم يسهل عليهم ارتكاب شيء ما يجعلهم تحت طائلة هذه الحدود .

ودور الحدود هنا - باعتبارها تشريعا تقره الجماعة ويلتزمه الأفراد - هو دور بنائي يسهم في تكوين الفرد وتنشئته من جهة ، وهو دور وقائي يمنع الكثرة الغالبة من الأفراد عن الاقدام على جرائم الحدود من جهة أخرى ، وبقي دور ثالث يتضح لنا من خلال تحليل المبدأ الثاني .



### ثانيا - المبدأ الاجتماعي :

شرحنا المبدأ النفسى الذى يمثل دعامة من دعائم نظام الحدود أو فلسفتها . وهنا نشرح المبدأ الآخر الذى يكمل المبدأ السابق .

وهذا المبدأ الثانى اجتماعى الطابع ، وجوهره مستمد من فكرة جليلة ، مؤداها أن الحدود فى جملتها هى حق لله أو هى لله الى جانب ما يكون فيها من حقوق الأفراد .

وكون الحدود حقا لله لا يختلف كثيرا عما يقال فى العرف القانونى المعاصر عن حق المجتمع واذا كان حق المجتمع فى عرف القانون يتميز بأنه فوق ارادة المتخاصمين ، ولا يجوز لهما أن يسقطاه بالعفو أو التصالح أو التراضى ، فان « حق الله » فى عرف الفقه الاسلامى يتميز بهذا ، ويزيد عليه بما أضفاه على حق المجتمع من قدسية وهيبة حين جعله حقا لله ، وجعل العدوان عليه عدوانا على حمى الله ، كما جعل تعظيمه تعظيما لأمر الهى .



« ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه » (١٣) •

« ألا وإن حمى الله فى أرضه محارمه » (١٤)

هذه القدسية التى يضيفها التعبير « بحق الله » متى استقرت فى نفس مؤمنة نشئت تنشئة صحيحة على منهج اسلامى قوييم كانت حاجزا قويا يحول بين صاحبها وبين واقعة حمى الله أو الاقتراب منه • هذه ناحية •

وناحية ثانية : أن « الحد » ليس حقا فرديا وإنما هو حق جماعى ودلالة هذا : أن العدوان الذى وقع موجبا لحد من الحدود هو عدوان على الجماعة كلها ، وإن بدا أثره من حيث ما يترتب عليه من ضرر مَادى أو معنوى قاصرا على فرد أو أفراد •

وهذا المعنى واضح كل الوضوح فى قول الله تعالى : « من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فلكانما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعا » (١٥) •

قتل نفس واحدة هو قتل المجتمع كله ، بل قتل الانسانية كلها • وهو تكييف الهى لجريمة القتل يكشف عن جوهرها الحقيقى دون مبالغة أو تزويد •

ان اجتراء القاتل على ازهاق نفس ما ، يعنى استعداده المطلق

---

(١٣) الحج : ٢٠ •

(١٤) جزء من حديث أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب : فضل من استبشرا

(١٥) المسائدة : ٣٢ •

لدينه •

لازهاق أية نفس أخرى ، لأنه لا فرق بين نفس ونفس ، ولو أتاححت له دوافعه ووسائله أن يقتل الناس جميعا لفعل .

وأنت تجد القاتل المحترف لا يتورع ولا يتأثم – تحت أى منطق من عقل أو دين – أن يقتل طفلا بريئا أو عجوزا متهالكة ، ذلك لأن قدسية النفس البشرية لا تختلف بهذه الاعتبارات .

هى نفس وكفى ، ومن هنا كان قتلها كأنه قتل للناس جميعا ، وكان أحيائها – بعدم العدوان عليها – كأنه أحياء للناس جميعا . ومضاعفة الاسلام لآثار الجريمة على هذا النحو ، يتسق معه تماما مضاعفته للحد عقابا عليها وزجرا عنها .

ومعنى حق المجتمع فى إقامة الحدود يمكن استنباطه من توجيه الخطاب فى الآيات التى تطالب باقامتها للجماعة كلها وان كان التنفيذ الفعلى لا يتم الا من خلال الحاكم ومن ينوب عنه .

« ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تنتقون » (١٦) .

« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » (١٧) .

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (١٨) .

« من بدل دينه فاقتلوه » (١٩) .

---

(١٧) المائدة : ٣٨ .

(١٦) البقرة : ١٧٩ .

(١٩) رواه البخارى وأحمد فى مسنده .

(١٨) النور : ٤ .

توجيه الخطاب للجماعة مؤذن بحقتها في اقامة الحد ، وبواجبها في السعى لاقامته متى ثبت ولم يعد درؤه ممكنا .

وربما بدا من الاختلاف في سياق آية الحراية وآيات الخمر عن هذه السياقات الواردة في القصاص وحد الزنا والسرقة والقذف ما يشعر بفرق بينها . .

فآية الحراية : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (٢٠) .

وآيات الخمر لم تنص على الحد وانما ثبت الحد بالسنة !

فأما آية الحراية فأمرها ظاهر اذ النص فيها على أنهم انما يحاربون الله ورسوله ، هو في معنى أنهم خارجون على المجتمع كله ، فهم في طرف وهو في طرف آخر ، وحق المجتمع في حدهم أظهر منه في القصاص وحدود الزنا والسرقة والقذف ، ومن اليسير الحاق حد الحراية بهذه الثلاثة بقياس الأولى ، ولعل في بناء الفعل للمجهول « يقتلوا » الخ ما يشير الى أنه قد يتمكن البغاة الخارجون مثلا من قتل امام الجماعة فنضطر الى قتالهم وحدهم بدونه !

ان تقرير حق المجتمع في اقامة الحدود يرفعها من مستوى الخصومات والمنازعات الشخصية الى مستوى أعظم وأخطر .

فالحقوق الشخصية الخالصة ، لصاحبها أن يتنازل عنها أو يصالح عليها كلها أو بعضها ، أما الحدود وهي حقوق الله أو حقوق

---

(٢٠) المسألة : ٣٣ .

الجماعة فلا تسقط بعفو الأطراف الذين وقع عليهم مباشرة عدوان مرتكبيها في الزنا والقتل والسرقة والكذب مثلا !

وهذه الخاصة التي أضيفت على الحدود تنطوي على معان جلييلة يحسن أن نجلى هنا شيئا منها :

ما معنى أن الحدود حق الله أو حق الجماعة ؟ !

معناه : أن تقف الجماعة متضامنة في وجه من يعتدى على إحدى حرمتها .

فالزاني لا يواجه فقط بمن اعتدى هو على عرضه ! وإنما يواجه به وبالمجتمع كله معه .

والسارق لا يواجه بمن سرقه هو ، وإنما يواجه به وبالمجتمع كله معه . . . وقس على هذا .

وهنا معنيان : نفسى واجتماعى يتفقان معا مع ما ذكرناه من الأصليين للذين تقوم عليهما فلسفة الحدود ، فالمعنى النفسى : هو أن المرتكب لأحدى هذه الجرائم سيجد نفسه في مواجهة لا مع فرد واحد أو عدة أفراد ، وإنما مع المجتمع بأسره ، وفي ذلك من الرهبة والردع ما يجعله يفكر مرارا قبل الاقدام .

**والمعنى الاجتماعى :** يتمثل في أن المجتمع لا يقف من هذه الجرائم موقف السلبية وعدم الحبالاة ، متعللا بأنه ليس طرفا فيها ، وإنما هو طرف أصيل مسته الجريمة بطريق مباشرة إذا كانت عدوانا على قيمة من قيمه وحرمة من حرماته !

ولعل من أسرار اعتبار الاسلام الحد حقا للجماعة : أنه لو ظل حقا فرديا لتعرض لخطرين محتملين :

**أما أولهما :** فهو احتمال المساومة عليه من جانب صاحبه ، وهذه المساومة سوف تسقط من قدسية الحرمات التي وضعت الحدود لحمايتها .

**وأما الثاني :** فهو أمر نستنبطه من واقع الحياة : ذلك أن شأن مرتكبي جرائم الحدود أن يكونوا من ذوى النزعات الشريرة ، وأن تكون لهم - فى الغالب - شوكة ومنعة ، وأن يكونوا بحيث يرهبهم الأصالحون من مستقيمي الناس الذين يريدون أن يحيوا فى دعة وهدوء ، فلما كان ذلك من شأنهم كان هناك توجس وخوف ألا يستطيع من اعتدى عليهم مواجهتهم والمطالبة بأقامة الحد عليهم .

هنا فطنة قوية لعدم التكافؤ فى الخصومة بين معتدين لديهم الجراءة والسطوة ، وبين معتدى عليهم ليسوا بمثابتهم !

. وتحويل الحق فى اقامة الحد من حق فردى الى حق جماعى أو تضمينه هذا الحق الجماعى ، ضمان من كلا الطرفين . فيما لو ظل فرديا خالصا من خطر المساومة ، وخطر العجز عن المطالبة !

التوازن النفسى للفرد عن طريق ما تحدثه الحدود من توليد موانع صادقة تكافئ الدوافع الحافزة أو تربو عليها من مواقف الصراع التى يتعرض لها الانسان حينما تعرض له إمكانات سلوكية يختار من بينها ، هذا التوازن النفسى من شأنه أن يبعد عن مسرح الجريمة أو الجناية أو الذنب على المستوى الذى يخلل دائرة ما يستوجب الحد الغالبية العظمى من أفراد المجتمع . وبهذا يتم الدور الوقائى الجليل الذى تصنعه الحدود حينما تصبح تشريعا مستقرا ، يوقن الأفراد بأنه يطولهم لا محالة متى اتزلقوا الى شئ من موجباتها ! والحق الجماعى فى الحدود يضىء عليها هبة

وقدسية ، ويحميها من مخاطر المساومة والتعطيل فيما لو طلب  
حقا فرديا يجوز استقاطه ، أو يمكن تحديه !

وبهذين العاملين ينشأ لدى الافراد وازع داخلي ، وزاجر  
اجتماعي خارجي ، يصعب معهما التفكير في ارتكاب هذا النوع من  
المآثم الخطيرة !

ويبقى خارج دائرة هذا الانضباط النفسي الاجتماعي الشاذ  
الذين لم تجد معهم هذه الوسيلة الزاجرة الرادعة فهم مستخفون  
مستهترون ، لا يباليون المجتمع ، ولا يفكرون في عاقبة ، تستفزهم  
الرغبة ، ويعمهم الطمع الكاذب في التفلت من العقاب !

مثل هؤلاء هم الذين سيكون منهم من يعتقدون على هذه الحرمانات ،  
وينتهكون حمى الله !

ومثل هؤلاء لا ينتظر منهم - الا في النادر - أن يطلبوا اقامة  
الحد عليهم توبة وتطهرا ، وانما سبيل ثبوتها عليهم هو البينة وليس  
الاقصرار .

هؤلاء انما يتعاملون مع « الحدود » تطبيقا وتنفيذا وليس تربية  
وتوجيها أو تشريعا ! فكيف يصنع بهم ؟ !

رأينا موقف النبي - صلى الله عليه وسلم - من المقرين  
المقتربين وما ينطوى عليه من رحمة دافقة ، ومحاولة كريمة أمينة  
لحرء الحد عنهم ، دون تفريط في حق الله متى ثبت .

أما الآن فالأمر جد مختلف .

عن أنس رضي الله عنه قال : « قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم -  
ونفر عن عكل - فأسلموا فاجتروا المدينة فأمرهم أن يأتوا ابل

الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ، ففعلوا ، فأضحوا فارتدوا  
وقتلوا رعاتها واستاقوا الابل ، فبعث في آثارهم ، فأتى بهم فقطع  
أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ثم لم يحسبهم حتى ماتوا » -  
وفي رواية : « ثم ألقوا في الحرة يستقون فما سقوا حتى ماتوا » .

هنا عنف بالغ في العقوبة : تقطيع الأيدي والأرجل : سمل الأعين ،  
ترك حسم الدم لينزفوا ، ثم منعهم من الماء حتى ماتوا .

والسبب : يذكره أبو قلابة راوي الحديث عن أنس رضى الله  
عنهما : « قال أبو قلابة » : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله ،  
وفي رواية أخرى : « هؤلاء قوم سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد  
إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله » .

هذا مثل تطبيقي لحد الحراية ! طبقه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بنفسه وقد رأينا مبلغ الحزم فيه ، وكيف أنه - وهو رحمة  
الله للعالمين - لم يترك ثغرة لمحاولة من أى نوع تسترحم لهم .

هذا نموذج للروح العام الذى يجب أن يتلقى به أمثال هؤلاء  
الخارجين على النظام فى جرأة لا يرقبون فى مؤمن الا ولا ذمة !

وفى حد الزنا نجد الآية تنص على أن يشهد إقامة الحد طائفة  
من المؤمنين ! والحكمة هنا مزدوجة ، فشهود الحد ضرورى لتحقيق  
أثره وغايته فى الزجر والتباعد عن هذا الاثم العظيم .

ومن جهة أخرى قد يكون المحدود - بالجلد - من الجلادة والاحتمال  
بحيث لا ينال منه مائة جلدة - وانما ينال منه - حقا - أن يعرف  
ويشهر بآثامه زان ، فهذا الايلام النفسى الذى يصيبه نتيجة لرد فعل  
الجماعة نحوه وسقوطه فى عينها ، أشد عليه من جلد قد تحمله لقوة  
بنية أو لفرط جلادة .

ان الحد انما يقام مرة ليمنع من اقامته مرات بل مئات المرات ،  
ومن هنا حرص الاسلام على تمكين الأثر المترتب عليه سواء في  
ناحيته النفسية ، أو في ناحيته الاجتماعية !

وأنت واجد هذين البعدين : النفسى والاجتماعى فى جميع الحدود  
دون استثناء على تفاوت فيها يبدو فى التركيز على واحد منهما  
لأنه أدخل فى باب الزجر وأعون على تحقيق الردع •

علانية اقامة الحد فى الزنا ، واشتراط طائفة من المؤمنين تشهد  
حد الزناة ، تحقق أثر الحد اجتماعيا بالدرجة الأولى • ذلك أن الجلد  
لا يترك فى المجلود أثرا ظاهرا واضح الدلالة على جريمته !

وهذا الاثر ضرورى لتحقيق المغزى الاجتماعى للحد ! أما الأثر  
النفسى بالجلد فيختلف بحسب طبيعة الأفراد ولكن اجتماع الجلد -  
وهو ايلام بدنى - الى اعلان الحد تشهيرا صامتا بالزنا ، كفيل  
بان يحقق الحد غايته كاملة ! فمن يؤذيه الالم الحسى ولا يؤذيه  
السقوط فى نظر الجماعة يردعه الجلد • ومن يؤذيه أن يسقط فى عين  
الجماعة وقد لا ينال منه الالم الحسى يردعه الاعلان •

وفى حد السرقة ، والسرقة من شروطها أن تكون خفية ، وتخفى  
السارق من شأنه أن يجعله بعيدا عن العيون وعن المراقبة ، ويصعب  
الانتباه له والتصدى له ، بخلاف المنتهب ، والغاصب والمختلس ! •

طبيعة عمل السارق تجعله بعيد المنال لا تكاد تطوله يد المجتمع !  
ومن هنا تضمن حد السرقة وسمه بعلانية بيينة ، لا يملك معها  
حيلة فى الاخفاء أو التمويه ! انها بمثابة نشر صورته على الدنيا  
ومعها تحذير بأنه سارق ، مع فارق • أن الصورة والاسم قد  
ينساها الناس - أما اليد المقطوعة ، ومن موضع محدد ، وبطريقة



معينة ، فهي علائمة دائمة تلازم صاحبها ، وتدمغه بالعار ، وتفضحه أمام الأعين ، وتنبيه له الغافل ، ولا يملك لدفع عارها الا أن يتوب .  
وشأن السارق أن يتعرض لمقاومة متى أحس به الناس ، وسوف يحاول الافلات مستخدما كل وسيلة تمكنه ، ولو أنه أيقن مسبقا انه لن يستطيع الافلات متى تنبه له أحد ما أقدم ! .

وقطع يده يعنى تعطيل أداة رئيسية من أدوات الجريمة ، وفقد اليد اليمنى هو فى الحقيقة تجريد من سلاح العدوان والمقاومة اذا انضاف اليه ما يحدث قطعها من تنبيه وتحذير ، فقد عدت معاودة السرقة من المقطوع شبه مستحيلة ، لا سبيل أمام سارق قطع - الا أن يتوب « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه » (٢١) .

وفى حد القذف : انها موازنة جد عادلة بين الجريمة وحدها :  
قذف الانسان دون بيئة عدوان على سمعته ووضعه الاجتماعى ، واهدار لقيمة يحرص عليها بين الناس ! هو هدم معنوى لمن يوجه اليه ، والالم الذى يصيب المرء من جراء هذا الجرم نفسى بالغ ، وأنت تستطيع أن تحكم على القذفة ، بأنهم من لا يبالغون ولا يحتاطون ولا يتصونون مما يمس حرمات الناس ، فهم غالبا من نوع تضعف لديه الضوابط الخلقية المعنوية الحاجزة !

ومن هنا اشتمل الحد على الجلد ثمانين ، فهذا العقاب البدنى هو ملائم تماما لهؤلاء الذين يلغون فى اعراض الناس ويخدشون أعراضهم بهتاناً وزوراً ! لا يمسون عليهم ألسنتهم !

ولكن العقاب البدنى عقاب وقتى لا يلبث أن تزول آثاره ، بينما

سواء القذف تلاحق المفخوف بآلامها النفسية أمادا طويلة ، لهذا تضمن حد القذف عنصرا يمثل الايلام النفسى ويصم القاذف وصمة أخلاقية باقية تطارده الى أن يتوب . ويتجلى هذا العنصر فى اهدار أهليته للشهادة - عند التحقيق - وصف غير مباشر بأنه كذاب ! فهو من جهة نفى لما كان من قذف لأن مصدره كاذب ، ومن جهة عقاب معنوى يدمغ القاذف بوصمة الكذب ، وأنت تستطيع أن تتخيل آثار اشتهار انسان بالكذب فى مجتمع يكون فيه الصدق قيمة حقيقية ، يعيشها أصحابها خلقا وسلوكا ، ويضبطون معاملاتهم وعلاقاتهم على أساس منها !

بقى حد الحراية ، وحد الردة :

أما حد الحراية فقد بلغ التغليظ فيه مداه : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (٢٢) . وبين التقتيل والتصليب ، وتقطيع الأيدى والأرجل ، والنفى ، لا يصعب على المجتمع أن يصطنع العقوبة الملائمة من هذه مقدرة على قدر حال المحاربين وما ارتكبوه من افساد ، وهى فى كل حال كافية للردع الكامل !

وحد الحراية يغلب فيه الطابع الاجتماعى حتى ليكاد يعتبر حقا خالصا للجماعة ، وما يتخلل خروج البغاة أو المحاربين من عدوان على أفراد ينسحب عليهم وصف الحراية الشامل لكل ما يأتونه من آثام !

وقد رأينا نموذجا تطبيقيا لحد الحراية مع العكليين أو الغربيين ، ومدى ما اتسم التطبيق فيه من صرامة وحزم !

---

( ٢٢ ) المائدة : ٢٢ .

ان الموقف هنا يتصل بأمن الجماعة كلها ، وبهيبة سلطانها وسلطاتها الشرعية ، وأى تهاون أو تفريط يجر الى عواقب لا تقف عند حد ، ومن هنا رأينا التطبيق في هذا الباب انسم - كالتشريع تماما - بحزم حازم ، وتغليظ مغلظ الى أقصى الآماد !

فاذا جئنا الى الردة وجدنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يترك دينه فاقتلوه » - يجعل الحد هو القتل !

وهنا مظنة سؤال لعل العصر بما يروج فيه من اخلاط الفكر يجعله أكثر الحاحا !

أليست قضية « الاعتقاد » مسألة شخصية تماما بحيث لا يحق التدخل فيها ؟ ! وأليس القرآن نفسه يقرر ذلك المبدأ الذى نستند اليه عندما نتحدث عن سماحة الاسلام : « لا اكراه فى الدين » (٢٣) ؟ !

ونقول : بلى . جوابا عن كل من السؤالين ! . ولكن هل ردة المرتد مسألة شخصية تماما لا تمس الجماعة التى كان يؤمن بدينها ؟ وهل عقوبتها تتناقض مع مبدأ حرية العقيدة الذى تقرره الآية ؟

فرق بين موقفين ! موقف يرفض فيه صاحبه من البداية - وهو غير مسلم - أن يدخل فى الاسلام ! وموقف يرتد فيه صاحبه عن الاسلام بعد أن دخل فيه !!

الموقف الأول يقر الاسلام صاحبه ، ويحمى حقه الكامل فى البقاء على حاله التى هو عليها بل وفى تغييرها الى أى دين آخر يختاره غير الاسلام ! وهنا يتجسد المبدأ العظيم « لا اكراه فى الدين » تجسيدا لا شبهة فيه !

واقرار الاسلام لمثل هذا يحتسب له ، ويشاد به من أجله !  
أما الموقف الآخر فليس كذلك !! لم يعد موقفا شخصيا خالصا ،  
ولم يعد الأمر فيه قاصرا في آثاره على صاحبه !  
لقد دخل في الاسلام طوعا ! فلماذا ارتد عنه ؟ انه أبسط سؤال  
يترتب على رده !!

وهو سؤال ينطوى على كثير من التشكيك في الاسلام ! والا ففهم  
دخل فيه راضيا غير مكره ثم خرج منه ؟ !  
ما أخرجه الا اقتناع بعدم صلاحيته أو بأفضلية غيره عليه ،  
فاذا كان المرتد ممن كانت لهم مكانة وموضع مرموق في الجماعة  
قويت الشبهة واشتد التشكيك ؟ !

مثل المرتد في نظر الاسلام مثل من يترك وطنه وينحاز الى وطن  
معاد ، هي خيانة عظمى للجماعة التي ينتمي اليها ! وقد قلنا ان  
الاسلام هو وطن المسلم الحقيقي وانتماؤه انما هو اليه بالدرجة  
الأولى ، فهل تغفر الأمم والشعوب لبنيتها جريمة الخيانة العظمى ؟  
وهل يتسامح مجتمع معاصر مع من يتخذ موقفا معاديا من وطنه ؟

يكفى الاسلام تسامحا في هذا المقام أن يقرر حق المرتد في الاستجابة  
وفي حوار يكشف شبهته ، وأنه لا يقتل ما بقيت له شبهة لم يجب  
عنها جوابا شافيا يقطع حجته أو تعلته ! لقد كان في فسحة من أمره :  
أن يبقى على دينه أو معتقده قبل أن يدخل في الاسلام مختارا دون  
ما اكراه ، أما وقد قبل باختياره الانتماء فقد أصبح مسئولا - بحكم  
هذا الانتماء والاختيار - عن الاخلاص والوفاء لهذا الدين « قل الله  
أعبد مخلصا له ديني » (٢٤) ان الارتداد ثم الاصرار عليه بعد كشف

الشبه القى يدعى أنها كانت سبباً فيه ، وبعد إزالة كل الأسباب الداعية إليه لما يشكك في صدق اسلام هذا المرتد ، ويجعل الظن بنفاقه ومحاولته الكيد للاسلام بالتشكيك فيه أمراً مقبولا ومعقولا . وتصيح الردة هنا رفعا كاملا لقناع النفاق ، يضع صاحبه في وضع أشد على الاسلام - باعتبار نتائجه - من وضع المحاربين وأهل البغي ، وقد قص علينا القرآن الكريم من مواقف أهل الكتاب ما يؤكد هذه المعانى ، يقول تعالى : « وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون » (٢٥) .

على أن حد الردة يغلق بابا خطيرا في وجه من يريدون افساد الاسلام من داخله أو التجسس عليه ، وقد عانى الاسلام كثيرا ممن تبطنوا الكفر والتحفوا بالاسلام .

واذا سلم بحق المجتمع في قتل البغاة والمحاربين - وهم لم يعلنوا كفرا ولا ردة - فحق المجتمع في قتل من فارق دينه وترك جماعته متبرئا منها معلنا عدوانه لها أظهر وأحق .

ولا يجوز قياس الردة عن الاسلام خاصة بترك العقيدة أو تغييرها من شخص ينتمى للدين أو مجتمع غير دين الاسلام ومجتمعه .

فمجتمعات العالم اليوم اما مجتمعات ملحدة رسميا وواقعا ، واما مجتمعات ملحدة واقعا وان ظلت ترفع شعار دين من الأديان كشكل رسمى ، وفي هذه الأخيرة ينظر الى قضية الدين على انها مسألة شخصية تماما ، وهو موقف متفرع على موقف آخر يعتبر أصلا وهو الفصل بين الدين والدولة في تلك المجتمعات !

في الاسلام لا فرق بين رفض نظام الدولة والخروج عليه وتحديه ،

وبين الردة عن الاسلام لأن نظام الدولة في مجتمع الاسلام جزء من الاسلام أو هو التطبيق الزمني للاسلام في ذلك المجتمع ، ورفض الاسلام بالردة يعنى ضمنا رفض النظام المنبثق منه ، لان الاسلام لا يفصل بين الدين والدولة ، ومسألة الايمان بالدين ليست مسألة شخصية في الاسلام ، وانما هي مسألة فردية اجتماعية في آن واحد ، ومن هنا لا يجوز السماح بالخيانة الوطنية وهي أعظم جريمة في منطق قوانين الأرض قاطبة !

يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة » (٢٦) وفي مسلم « ٠٠٠ التارك لدينه المفارق للجماعة » .

ان قوله عليه الصلاة والسلام في وصف المرتد : « التارك لدينه ، المفارق للجماعة » يكشف لنا عن علة الحد وحكمته معا فترك الدين بالردة علة الحكم وسببه ، وقوله « المفارق للجماعة » بيان للأثر المترتب على الردة وهو الخروج على الجماعة ، والخروج على الجماعة هو علة حد المحاربين وان لم يرتدوا ، فالمرتد مرتكب لما هو أعظم من جريمة الحاربة ، وقد عرفنا ما يجب فيها من حد هو أغلظ الحدود قاطبة !

نقل ابن حجر عن القرطبي قوله : « ظاهر قوله : المفارق للجماعة : أنه « للتارك لدينه ، لأنه اذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد ، كمن

يُمْتَنَع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاقل على ذلك كأهل البغى  
وكقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ! قال : فيقتولهم  
لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم » .

ثم قال : وتحقيقه ! أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن  
المرتد كله ، والمفارق بغير ردة ( كالمحارب ) ترك بعضه .

والذى يعنينا من كل ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يكتف بقوله : « التارك لدينه » وهو كاف في تعريف المرتد ،  
وانما عقبه بهذه الصفة الكاشفة عن فحوى الردة وأثرها الاجتماعى  
وهو مفارقة الجماعة !

وكأنه إشارة الى أن الحد مراعى فيه هذا المعنى صيانة للجماعة  
عن التحلل ، ودفعاً لعوامل الهدم عنها !

ومن عجب أن ذولا ملحدة معاصرة تعتبر من يعود للإيمان بدين  
كان عليه ، خائناً للحزب الحاكم رافضاً لفلسفته وتوقع عليه  
أقصى العقوبات عندها ، ثم تفكر على مجتمع مؤمن حقه في حماية  
نفسه من عبث المتلاعبين بالدين ، وخطر الخارجين على الجماعة !

وبعد .. فما هى الآثار والنتائج التى يحققها تطبيق الحدود والى  
أى مدى تسهم فى استقرار المجتمع الإسلامى ؟

لقد نثرنا هذه الآثار والنتائج فى مظانها الطبيعية من هذا  
البحث الذى آثرنا أن نعالجه بمنهج رأينا محققاً أكثر من سواء  
لخصائص يحرص الباحث الأمين على توافرها ! فالشمول فى النظر  
بحيث تأخذ الحدود مكانها الطبيعى فى النظام الإسلامى العام .

ووضع الحدود فى أطرها وسيقاتها التشريعية بحيث تبدو فى  
صورتها الحقيقية وتكشف عن حكمها العظيمة التى أريدت من أجلها !

وتحليل الحدود بحثاً عن دوافعها ، وتجاية لنتائجها ، وكشفها لما يعترض به من شبه من لم يتعمقها ، وربط الحدود بطبيعة الفطرة الانسانية من جهة ، وبالغاية الاجتماعية من جهة أخرى . . كل أولئك من العوامل التي جعلتنا نؤثر هذا المنهج ، ونفضله على الاتجاه المباشر لآثار الحدود ونتائجها بحيث تسرد سردا ، وتعد واحدة اثر الأخرى ، مقطوعة الصلة بما يكتنفها ويحيط بها من عوامل واعتبارات وحكم وأسرار يخفيها هذا السرد ويجففها ، ويذهب بالكثير من مائها ذلك التجريد المنطقي الذي يحيلها الى عبارات لفظية تخلو من ذلك الاشعاع الروحي الذي بصفه عليها مكانها في النظام الاسلامي !

وما دمننا قد بلغنا هذه الغاية التي قصدنا اليها ، ووقينا النظر حقه من خلال المنهج الذي ارتضيناه فلا علينا الا أن نعود فنجمع المتفرق - ونلخص المبسوط ، ونجمل المفصل ، ونضع أمام القارئ صورة مركزة تتيح له أن يرى عيانا ما يعود على مجتمع مسلم من تطبيق حدود الله على أرضه تطبيقا يستلهم الروح الاسلامي الذي اجتهدنا في توجيه الاضواء نحوه ، وبالتالي يحقق الثمار الطيبة المرجوة من هذا التطبيق .

لقد رأينا أن الحدود في النظام الاسلامي تؤدي دورها في التمكين لهذا النظام على ثلاثة مستويات ، كل منها يمهد للآخر ويكملة ويسانده !

فالحدود بفلسفتها ونظامها ، ومناهجها ، وضوابطها ، وكل ما يتصل بها مما يدخل في اطار الفكر والنظر متى دخلت حقل التربية الاسلامية والتوجيه الاسلامي للناشئة ، وأصبحت خيوطها أساسية في النسيج الذي تتكون منه عقولهم وضمائرهم ، وتتفعل به



وجداناتهم وعواطفهم ، متى دخلت « الحدود » حقل التربية من هذا الوجه وأصبحت جزءا من المناهج التعليمية لفاشئة المسلمين ، يتمثلونها وهم في سن غضة من البراءة وسلامة الفطرة فقد ركزنا بذلك في هذه النفوس المستجيبة للحق والخير بفطرتها أعظم ركيزة تتولد عنها حال نفسية خاصة يسد فيها اللوازع المانع عن مفارقة هذه الآثام التي تدور الحدود عليها !

ان هذا الذى تحققه « الحدود » تربويا وتوجيهيا ، أعمق وأبعد في المنع عن جرائم الحدود وغيرها من اقامة شرطى على رأس كل مواطن يحول بينه وبين هذه الجرائم ! فالضمير الذى يحوى ضمن مكوناته صورة كاملة للحدود بأبعادها الدينية والنفسية ، والأخلاقية والاجتماعية هو حارس أكثر أمانة وصدقا وقدره على المنع من أية رقابة أو حراسة خارجية ! ويكفى أنه بمنأى عن المساومة والتستر والرشوة !

الحدود فى اطارها التربوي عاصم قوى يمنع جمهرة الفاشئة حينما يصبحون رجالا ونساء من مواقعة الحمى ، لأنهم يحملون داخلهم جهاز الضمير الذى يقف بالمرصاد لمن يهمل بمثل هذه المواقع .

والحدود حينما تصبح تشريعا نافذا يلتزم به الأفراد ويطبقه المجتمع ، ويصبح من المعلوم بداهة أن من قتل قتل ، وأن من زنى جلد أو رجم ، وأن من قذف حد ، وأن من شرب خمرا جلد فيها ، وأن من حارب قتل أو صلب الخ ، وأن من بدل دينه وفارق الجماعة فقد حكم على نفسه بالموت .

حينما يصبح الأمر كذلك ، ويوقن أفراد من سائر هؤلاء ، وتسد عليهم منافذ التفلت من الحد بالشفاعة أو المحسوبية أو بوضعهم

فوق متناول التطبيق .. فقد أقام المجتمع سورا منيعا لا يفكر في اقتحامه الا صنف من البشر شاذ ، يتكويين أو شاذ الدوافع ولن يكونوا الا قلة قليلة جدا بجانب الكثرة الكاثرة التي حصنتها التنشئة الاولى ، وحجزها التشريع الصارم ! ثم يأتى دور الحدود على مستوى ثالث ، على مستوى التنفيذ الفعلى على من أتى شيئا من هذه القانورات وانتفتت الشبه الدارئة عنه !

هنا يكون لاقامة الحد من الزجر والردع ما يعزز أثر التربية والتشريع الذى شرحناه كما يكون لاقامة الحدود من كسر شوكة الخارجين على النظام وعلى الأمن العام \* وتقليل عددهم ما يجعل معدل الجريمة فى مجتمع اسلامى بحق يميل أبدا الى الانخفاض ، ويجعل معدل انتشار الأمن يزيد ويرتفع بالمقابل !

ثلاث آثار متكاملة متآزرة : أثر تربوى خلقى ، وأثر تشريعى تنظيمى ، وأثر تنفيذى عقابى \*

ما معنى انخفاض معدل الجريمة ، وارتفاع معدل انتشار الأمن ؟!

هنا مجالان كبيران تنعكس عليهما نتائج هذا الاثر المباشر لتطبيق نظام الحدود على المستويات التي ذكرناها !

هذان المجالان هما :

مجال السلطة أو الدولة ومهامها فى تنظيم المجتمع واستقراره !

ومجال المجتمع ومناشطه فى الحياة سعيا وعملا !



## في مجال الدولة

وأول ما يحققه تطبيق نظام الحدود في هذا المجال : أن تتمكن الدولة من ضبط المجتمع فيما يتصل بالأمن العام وحماية مقدسات الناس وحرياتهم ، دون أن تضطر في ذلك الى أجهزة متضخمة للأمن على غرار ما هو قائم الآن في المجتمعات المعاصرة ، ذلك أن قصور النظم العقابية عن تحقيق الزجر والردع ، الكافيين لكف الناس ذاتيا عن الجريمة ، ثم الاستعاضة من ذلك بزيادة أجهزة الأمن وتضخمها لتستطيع مراقبة وملاحقة المجرمين ، والتصدي في كثير من الأحيان لما يشبه أن يكون أجهزة مضادة يقيمها عتاة الجريمة من مثل ما تصنعه عصابات « النشل » والسرقه بالاكراه ، والاختطاف والغصب ، والسطو الجماعي والاغتيالات وما الى ذلك بما تفرزه مجتمعات الحضارة المعاصرة ، ولا نكاد نجد له نظيرا في مجتمعات طبقت أو تطبق فيها حدود الاسلام !

ان نظرة فاحصة تلقى على أجهزة الأمن في بلد من بلدان عالمنا المعاصر سوف تكشف عن ضخامة هذا الاثر العميق الذي يحققه تطبيق الحدود في مجال الامن والنظام العام في المجتمع ، وما يحققه من امكان تخفيض هذه الاجهزة الى ما يجعلها شبه مؤسسات رمزية ، أغنى عن جلها نظام الحدود تربية وتشريعا وعقابا !

وتستطيع أن تتصور ما يعود على مجتمع اغناء تطبيق حدود

لله عن هذه الحشود الحاشدة العلنية والمستورة بحيث تعود الى مكانها من الحياة عاملة منتجة بدل أن تحيا على مقاسمة المجتمع نتاج عرقه وهى لا تزيد فيما تؤديه عن كونها رقيباً يحصى عليه أنفاس الحياة ، ولو لم يتعرض لها بشكل مباشر ، ولو اصطنع في أداء واجبه كل ضمانات الامانة وعدم اتهام الأبرياء !

وكثيراً ما تفتعل أجهزة الأمن مواقف تصور للحاكم أنه في خطر وكثيراً ما تجسم من حجم الجريمة ، وتهول من شأنها ، مدفوعة بوعى أو بدونه ، بالرغبة في اثبات وجودها ، وتأكيدها لضرورة هذا الوجود وأهميته .

فاذا أضفنا لذلك ما يمكن أن تنتهى اليه أوضاع المجتمع عندما تنحرف أجهزة الامن فيها ، وما يمكن أن يحدث من تواطؤ أو تستر على الجريمة والمجرمين ، أو الصاق التهم بالأبرياء حيناً يعوز الوصول الى الجناة الحقيقيين في قضية ضحيتها شخصية مرموقة أو تلتبس بها عوامل اجتماعية أو سياسية خاصة ، بدا لنا المعنى الحقيقى لما قررنا من أن الحدود تساعد على انكماش أجهزة الامن ، وتضييق دائرتها وابعادها الى حد كبير عن أن تتحول الى كابوس يكتنم أنفاس الناس ويصادر حرياتهم !

ومن البدعى أن انكماش أجهزة الأمن في مجتمع الحدود بمعنى أن يستغنى المجتمع عن رصد الميزانيات الضخمة التى تخصص لها والتى كثيراً ما تخضع لاعتبارات تخرجها من نطاق الرقابة العلنية للمجتمع ، فهى بطابعها السرى تختفى بعيداً عن كل أدوات الرقابة الاجتماعية ، وفي هذا الجو يتمكن من ارتكاب انحرافات وتجاوزات ذات اثر بالغ في خلخلة المجتمع !

وهذه مثل نسوقها هنا تشهد لما نقول :

أمن الآداب ! كم يكلف الدولة التي تأخذ بنظامه من أموال ثم  
ما مدى ما يحتمل أن يكون من إخلال بالآداب يرتكبها المنحرفون في  
هذا الجهاز ؟!

انهم بشر غير معصومين ! وفي مجتمع تنتشر فيه الرذيلة ويكثر  
الخارجون عن حدود القانون تجد النفوس الضعيفة فرصا مواتية  
تصنع فيها - محتمية بحصانة المهنة وسلطة الوظيفة - ما لا يصنعه  
المجرمون الذين أقام المجتمع هؤلاء لطاردتهم وتعقبهم !

إقامة حد « الزنا » كما شرعه الله كفيل باغناء مجتمع المسلمين  
عن جهاز من البشر لا يختلف عن سائرهم يكون من حقه التجسس  
على عورات الناس ، والتسمع على أعراضهم ، ودس أنفه في أمور  
يبدخل ما يرتكب فيها في مضمون ما تنهى عنه هذه الآية « ان الذين  
يجبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا  
والآخرة » (١)

ان وقوع فتاة أو زوجة ذات مكانة في موقف مريب تورطت  
فيه تحت قبضة واحد من هؤلاء كفيل بأن يجعل منها فريسة دائمة  
يسيرها تحت هواه ، والا أفشى أمرها ، هنا يكون الضحايا من  
جانب مكافح الرذيلة أكثر من ضحايا مرتكبيها ! ونظرة على  
أماكن احتجاز النساء المريبات في الأماكن التي تأخذ بهذه الأساليب  
كافية للتدليل على ما نقول !

وأجهزة الرقابة على الاموال العامة ! كم عدد العاملين بها ؟  
وكم تتكلف الدولة التي يعملون لحسابها أجورا لهم ونفقات  
عليهم ؟!

---

( ١ ) الفور : ١٩ .

ومن الواضح أنها تزداد في عصرنا لأن الدولة في العصر الحديث تتدخل في النشاط الاقتصادي للمجتمع بصورة أو أخرى لا يشذ عن ذلك نظام شرقي أو غربي .

انك تجد في بلد واحد جهازا للمحاسبات ، وجهازا للمراقبة على المال العام ، ونيابة ادارية ، ورقابة ادارية ، وجهازا للكسب غير المشروع ، وإذا سألنا : عن سر وجود هذه الاجهزة جميعا ، وجدنا أنها كلها بديل من جهاز الاسلام لحماية المال خاصا كان أو عاما ! ونعنى به حد السرقة !

إن قطع يد واحدة بحقيها من هؤلاء الذين تقوم هذه الاجهزة لمراقبتهم - وقلمنا - تفلح في اثبات شيء عليهم - كفيل بأن يختصر من حجم جرائمهم بما يحصرها في دائرة لا يمكن مقارنتها بما هو فاش الآن في كل المجتمعات التي لا تطبق هذا الحد .

واختصار حجم الجريمة يعنى في الآن نفسه اختصار حجم هذه الاجهزة التي تزداد تضخما ، ويزداد أثرها ضعفا .

ان جرائم الاختلاس ، والرشاوى ، واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع تجد طريقا للاختفاء فور تطبيق لحد السرقة تقطع فيه يد آثمة ولا يستطيع أن يعوضها مال اختلس أو كسب غير حلال ، أما عقوبات المال في المجتمعات ذات القوانين الوضعية فهي من اليسر بحيث لا تحقق ردعا لان آثارها جميعا يمكن تعويضها بمزيد من الجريمة مع تحفظ أكثر واحتياط أشد ، واختيال على القانون بفتح الثغرات أو الالتفاف عليه بالشفاعات وما إليها !

جميع المفاشرين في جرائم المال سيكفون فورا متى رأوا حدا واحدة قد قطعت وفقدت صاحبها الى الأبد وبقي له وصمتها الفاضحة وذكرها المؤلمة ! وما عدا ذلك فهو مما يهون وينسى !

أرأيت : كيف يتخلص المجتمع في سواتين خطيرتين يجمع الناس على أنهما من أمراض مجتمع العصر الزمنة لا أمل في شفائهما ! وأعنى بهما : أجهزة الأمن ، وأجهزة الرقابة في صورتها المتضخمة .

« حد الزنا والنخمر » كفييلان باغضاء المجتمع عن أغلب ما يدخل في نطاق الأولى ، وحد السرقة كفييل باغضاء عن أغلب ما يدخل في نطاق الثانية ، ولا نتحدث هنا عما يترتب على اختفاء الأولى من احساس بالحرية ينعكس على الناس رضا وطمأنينة وحرصا على الحياة ، وما يترتب على اختفاء الأخيرة من قتل « الروتين » والتخلص من إجراءات معقدة كثيرة ، هدفها في النهاية تعسير أمر الجريمة في باب المال وما يتصل به !

تري : هل يقتنبه الناس الى مثل هذه المعاني ليدركوا معنى تطبيق الحدود وكيف أن « اقامة حد بأرض خير لأهل من مطر أربعين صباحا » (٢) .

نكتفى بهذا القدر في مجال الدولة ونشاطها !

والآن الى المجال الثاني « مجال المجتمع ونشاطه » .



---

(٢) رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة مرفوعا .

## مَجَالُ المَجْتَمَعِ ونشاطه

لننتصور مجتمعا طبقت فيه حدود الله وأوضحت جزءا من  
كيانه ونظامه ، أنت الآن أمام أفراد يتمتعون بتوازن نفسى من  
نوع خاص ، تحولت فيه طاقاتهم نحو البناء والعمل المنتج •

ثمّة صارف قوى يصرفهم عن تلك المسالك التى تعتصر القوى،  
وتذهب بالمال وتفسد العقول •

لا مكان لتفكير فى الفاحشة ، فسوط الجلاذ ، وحجارة الرجم  
فى انتظار من يفعل !

ولا مكان لتفكير فى سرقة ، فالمال مهما كانت الرغبة فيه  
والمتعة به لا يزن شيئا بالقياس الى ما يحدثه قطع اليد من ألم  
وفضيحة وعجز عن تحصيل المال الذى هو دافع الجريمة وغايتها !

ولا مكان لذهاب العقل فى الخمر ! كيف وحدها يفوق لذتها  
أضعاف مضاعفة وما يصيب الشارب من عار اجتماعى وفضيحة بين  
ملئه لا يقدر !

جو كهذا ضيقت فيه مسالك الشر والرذيلة لا بد أن تنفسح قبه  
مجالات الخير والفضيلة !

فالطاقة الانسانية أشبه بكمية من الغاز المضغوط فى وعاء



تتصل به مجموعة من الأنابيب ، وضع بعض الصمامات فسد بعضها  
ولا بد للغاز أن يتحول الى غيرها ما دام هو بطبيعته يميل الى  
الانطلاق متى وجد أمامه منفذا !

ان الخائف من حد الزنا وقد امتنع من الفاحشة سوف يتجه  
الى اشباع غريزته من طريق مشروع هو الزواج ، والخائف من حد  
السرقه سوف يبحث عن طريق لكسب المال لا يوقعه تحت طائلته .  
وقس على هذا .

ومؤدى هذا كله أن طاقات المجتمع قد أصبحت بمثابة النهر  
المهذب ، وضعت عليه القناطر والجسور وقويت جوانبه بعد أن  
كان فى البدايه سيلا عارما يفيض فى كل اتجاه ، أو طوفانا لا توقفه  
الحواجز والسدود .

وحشد طاقات المجتمع لتنتقل نحو عمل مثمر نافع هو قصارى  
ما تقتدر له النظم والدول بشتى الوسائل ، ولكنها كثيرا ما تتناقض  
الغاية حين تفتح أمام هذه الطاقات مشارب ودروبا تمتصها وتذهب  
بها الى وادى الشيطان !

حشد طاقات المجتمع ودفعها فى اتجاه بناء احدى ثمرات  
الحدود فى مجال المجتمع !

لكن ! لماذا يدفع المجتمع بطاقاته هذه لا يخر وسعا ولا يألوا  
جهدا ؟

لأن ثمار هذه الطاقات المبذولة مصونة لأصحابها ، تتمثل فى  
مقاسات الحياة التى يحرصون عليها ، فدماؤهم وأموالهم

وأعراضهم معصومة الا بحققها ، ودينهم في منعة من العبث ، وعقولهم أمانة بأيديهم يعاقبون اذا خانوا الله فيها ، وهل هناك أطيب من حياة يأمن الناس فيها على هذه المقومات الاساسية وعلى هذه القيم التي تسمو على كل ما عداها ؟!

في ظل الحدود ينعم الناس بالأمن الشامل على ما تقتضيه به الحياة المثلى ، وفي ظل الحدود يتفيا الناس ظلال حرية شاملة يتحررون فيها من قيود الهوى في داخلهم ، ومن عوامل الخوف تأتي من خارجهم .

ماذا يبقى من جوهر الحياة بعد الامن الشامل والحرية الشاملة ؟  
ان « الحدود » تؤدي - بالنسبة لأمن الناس وحريتهم - وظيفة مزدوجة !

فهي من جانب تروخ الخارجين ومن يشخون عن الدخول في السلم كافة ليأمن من قبلوا اعطاء السلم من جانبهم ! ترويع لقلّة من أجل تأمين الكثرة !

وهي من جانب كذلك تهيب مناخا حرا يتنفس فيه من عرف كيف يحترم حريات الآخرين ، وفي الوقت نفسه تضيق الخناق وتطارده من يحدثون أنفسهم بالعدوان على حريات الناس .

وهل يحتاج المجتمع بعد الحرية الشاملة والامن المطرد الى شيء آخر لكي ينعم بالاستقرار والطمأنينة ؟! على أن لاقامة الحدود ثمارا أخرى هي نتائج غير مباشرة لها !

ان ما يحدثه تطبيق حد الزنا من تقليص الرذيلة واغلاق

سوقها ، يبقى المجتمع من أمراض معينة خبيثة ، لا تستشر عدواها ولا تنتشر الا في جو الزنا الخبيث ، وهنا حماية للصحة ، وصيانة لما ينفق على العلاج والوقاية من أموال ، وهي في مجتمعات الزنا أموال طائلة بغير حدود !

واللقطاء : كم يبلغ عددهم في مجتمعات الغرب والشرق التي جعلت من الجنس أسرا مباحا !؟

قارن النسب المثوية العالية للابناء غير الشرعيين في فرنسا أو أمريكا أو السويد أو غيرها ، بأحاد اللقطاء في مجتمع يقيم الحدود لتظهر لنا عظمة الاسلام في هذا التشريع !

والمجتمع المعاصر يجعل من كلمة « الرق » و « الرقيق » ويحرم القانون الدولي الرق - بكل صورته ، ولكنه للأسف أقام في سوق الجنس معرضا للرق من نوع جديد ، هو أشد شناعة وبشاعة وامتهانا للإنسانية من كل ما عرف في تاريخ الرق القديم !

وما يحدثه حد السرقة بعد حفظ المال وتأمينه ! الا يعين حد السرقة على التخفيف من الحراسة المشددة على احرار المال وخزائنه ؟ أليس ذلك تخفيفا من عبء اقتصادي فرضه على الناس خوف مستحکم من بأس اللصوص وسطوة المتهبين ؟

وحد الخمر : كم مليوننا من أموال المسلمين يذهب الى جيوب منتجي الخمر وبائعيه والمهيئين لأماكن تناوله ٠٠ الخ ؟ وكم جريمة ارتكبت بفعل الخمر أو اتخفت من السكر وسيلة لتخفيف العقوبة !؟

وكم بيتا خرب لأن عائلته أصبح مدمنا لا يقدر على العمل ، أو يذهب دخله الى جيب الخمار ؟ أو عجز عن بعض واجباته الاسرية فانهيار البيت !

وحد القنف : كم يكون أثر تطبيقه على أخلاقية المجتمع العامة ! وما مدى ما يترتب عليه من تخليص المجتمع من لئز اللسنة وانطلاقها بالحق وبالباطل ؟

وحد الردة : لو طبق في حزم ! أكنا نسمع عن أولئك الذين أغواهم في الظلام دعاة المادية من هنا وهناك ؟ وهل يبقى مكان - مع تطبيقه - لما أصبحنا نعبر عنه - لاتساعه وعنفه - بالغزو الفكرى ؟

والحرابة : هل يبقى مع تطبيق حدما ما نسمع عنه مما يرتكب جهارا نهارا وفي حد ظاهر للمجتمع بأمله ونظمه وأجهزته من سرقة بالاكره في المواصلات العامة ، واغتصاب يمهد له الخطف من الطرق المثلثة بالبشر في رائعة النهار !؟

ان الحق أحق أن يتبع ، ولن يصلح آخر هذه الامة الا بما صلح به أولها ، لقد كان تطبيق الاسلام تطبيقا كاملا هو أساس هذا الصلاح ، وما حدث مرة يمكن أن يتكرر من جديد .

فهل نفى الى ربنا ، ونراجع واقنعنا على أضواء من ديننا !؟

لو قد حدث وصدقنا الله والنفس لأقدمنا سراعا نطبق شريعة الله ، ونقيم حدوده ، مطمئنين الى نتيجة محتومة لا شك فيها وهى النعمى بحياة طيبة آمنة ، ترضينا ويرضاها لنا ربنا الذى انصرفت قلوبنا عن تشريعه ، وانصرفت عيوننا عن شريعته ، فتخبطنا ، وضللنا ، وأصبحنا حيارى ، لا ندري أين المتجه ولا أين المخرج ، وحق علينا قول الحق تبارك وتعالى : « ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى » (١)

---

( ١ ) طه : ١٢٤ .

الا أن أملا يتخايل في آفاق الغيب ونرجو أن يكون قريبا !  
أملا في عودة المسلمين الى ربهم والى شريعتهم ، عودة من كان أعمى  
فارتد بصيرا ، ومن كان فاقدا للوعى فأفاق ، بل عودة من أماته  
الله ثم بعثه ، وأدرك ما بين الموت والحياة من فرق !

**« أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس  
كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها » (٢)**

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله !

\*\*\*



## محتويات الكتاب

### الصفحة

٣	تقديم
٧	الاسلام دين الفطرة
٨	الانسان الفرد في تصور الاسلام
١٢	مكان الحدود في النظام العام للمجتمع الاسلامي
١٩	اثر اقامة الحدود في استقرار المجتمع
٢٦	اقامة الحدود تحمي مقومات الوجود للانسان
٣٠	الآثار التي يمكن تحقيقها من اقامة الحدود وتطبيقها
٦٥	في مجال الدولة
٧٠	مجال المجتمع ونشاطه
٧٧	محتويات الكتاب







## كتب المؤلف

- ١ - التفسير والمفسرون - جزءان :  
وسيصدر الجزء الثالث الذي تم يسبق طبعه من قبل -  
بمشيئة الله تعالى - بعد أن وجدت أصوله بخط المؤلف ، وكان  
قد أعدها للنشر . . ولكن قضاء الله سبق .
- ٢ - الوحي . . والقرآن الكريم .
- ٣ - الاسرائيليات في التفسير والحديث .
- ٤ - الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم : دوافعها ودفعها .
- ٥ - أثر اقامة الحدود . . في استقرار المجتمع .
- ٦ - وستظهر تباعا - باذن الله - مجموعة مؤلفات المرحوم الدكتور  
محمد حسين الذهبي . . وهي طبعات شرعية محققة ، باذن  
الورثة .
- . . وبالله التوفيق .



رقم الايداع ٨٦/٥٠٢٥



## هذا الكتاب

✽ بعد أن استقرت - عقيدة التوحيد - التي جاء بها الاسلام كان لابد من تنظيم المجتمع الاسلامى باقامة الحدود بين اهل لتكون أسواراً منيعة لحماية حرمت ومقدسات هذا المجتمع ، ليستقر على قاعدة راسخة من ضمان كامل لحقوق الحياة المادية والروحية والأخلاقية للانسان .

● فالضمير الذى يحوى هذه الحدود - بابعادها الدينيه والنفسيه والتربوية والأخلاقية - هو أكثر أمانة وصدقاً وقدرة على المنع من أية رقابة أو حراسة خارجية - أو اقامة شرطى على رأس كل فرد - ويكفى أنه بمنأى عن التستر والمساومة والرشوة ..

✽ وهذا الكتاب « أثر اقامة الحدود فى استقرار المجتمع » يسلط الأضواء على هذه الحدود ويشرحها .. ويبين « الانسان الفرد فى تصور الاسلام » .. و « مكان الحدود فى النظام العام للمجتمع الاسلامى » .. وكيف أن « اقامة الحدود تحمى مقومات الوجود الانسانى » .. ثم « الآثار التى يمكن تحقيقها من اقامة الحدود وتطبيقها .. فى مجال الدولة .. والمجتمع » .. الخ ..

✽ ومؤلف الكتاب - رحمة الله عليه - الدكتور محمد حسين الذمبى - صاحب كتاب « التفسير والمفسرون ، والعالم الجليل الذى لقي الله شهيداً - فى سبيل كلمة الحق - يكشف لنا حقائق هذا الموضوع .. بعلم واسع - وجراة فى الحق نادرة .

● ومكتبة وهبة : يسعدنا أنها صارت « الوحيدة » صاحبة الحق فى نشر جميع مؤلفات - المرحوم الشهيد - وبسرهما أن تنشر هذا الكتاب لتعرف الأمة الاسلامية « أثر اقامة الحدود فى استقرار المجتمع » وبالله التوفيق .

مكتبة وهبة